الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: مالية و محاسبة

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: مالية و محاسبة

تخصص: مالية البنوك

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تحت عنوان:

واقع تمويل البنوك التجارية للمشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل استراتيجية التنويع الاقتصادي .دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR

من إعداد:

- خرشي اية
- غربي وليد

تحت إشراف:

د/ بوتيارة عنتر

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
د/ بوتيارة عنتر			مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية : 2019-2020

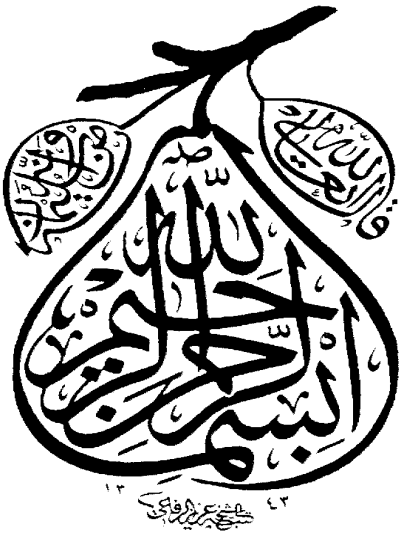

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

فلو كان للشكر شخص يبين إذا تأمله الناظر

لمثلته لك حتى تراه لتعلم أني أمرؤ شاكر

يا مولي النعماء إني شاكر والشكر واجب للمنعم

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور بوتيارة عنتر الذي اعتني بهذا البحث منذ كان فكرة إلى أن صار رسالة ورعاه بالاهتمام وسلك معنا دربا طويلا مفعما بالعلم والمعرفة والعطاء.

ونخص بالشكر أيضا لجنة مناقشة الرسالة رئيسا ومناقشا وأعضاءا، فلولا نصائحها وانتقاداتها وتوجيهاتها، ما كان للأبحاث الأكاديمية أن تصير كتبا في رفوف المكتبات

إهداء

"الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات"

اهدي تخرجي هذا...

إلى شخص كان ولازال فخر للعائلة و بركتها إلى النموذج الرائع إلى من يحمل قلب من ذهب كنت من اجل المحبة و الإصلاح ولازلت تاج فوق رؤوسنا جدي الحبيب...

إلى الحبيبة جدتي ادامكي الله بدعائك ضوء لنا...

إلى أملي في الحياة وقرة عيني إلى من كان دعاؤها سر نجاحي أمي الحبيبة إلى من صبرت حتى نالت إلى من أوصلتني إلي هذا اليوم اهدي لكي عملي المتواضع هذا ليعبر عن جزء ما قمت به من اجلي...

إلى من كان نور دربي وذخري ومن علمني دون انتظار أبي العزيز إلى ضوء طريقي...

والى إخوتي إلى من افتخر بوجودهم معي وإلى سندي في شدتي وبهم اقوي على دنيتي

حسام.وسام.دنيا.نور.شهد.بشرى....

والى خالاتي و أولادهم و أزواجهم من دعمني حتى النهاية...

نسيمة . سجية

و إلى أخوالي و زوجاتهم و أولادهم...

و إلى أساتذتي الأعزاء...

وإلى من عرفت معنى الحياة بوجودهم أصدقائي وكل من ساندني في مسيرتي الدراسية..

فهرس

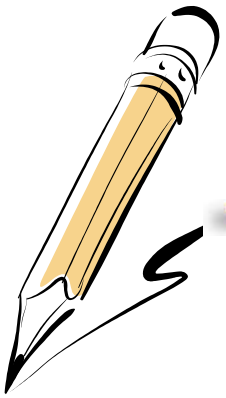

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر

مــقدمة:.....Erreur ! Signet non défini–د

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي

تمهيد : **6**

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية **7**

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية 7

أولا :نشأة وتطور البنوك 7

ثانيا :مفهوم البنوك التَجارية:.....8

ثالثا: أهمية البنوك التجاريَة:.....10

المطلب الثاني: أصناف البنوك ووظائفها ودورها 11

المطلب الثالث: تطور المنافسة بين البنوك التجارية في النظام المصرفي الجزائري 22

المبحث الثاني: واقع تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية.....**24**

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية الفلاحية. 24

المطلب الثاني :تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر 26

المطلب الثالث: سياسة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الفلاحية.....32

1 / تمويل القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات سياسة التمويل لما بعد 1986:.....32

2/ الإصلاحات المصرفية وتعديل قواعد التمويل :.....36

المبحث الثالث :التنويع الاقتصادي في البنوك التجارية الجزائرية **38**

المطلب الاول : ماهية التنويع الاقتصادي 38

المطلب الثاني : مؤشرات التنويع الاقتصادي : 40

المطلب الثالث : علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية :.....42

الفصل الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

تمهيد.....46

المبحث الاول:لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية **47**

المطلب الاول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR 47

اولا : المؤسسة الام 47
ثانيا : المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904 : 48
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :..... 49
المطلب الثالث :اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقروض التي يمنحها وكيفية سيرها 53
اولا : اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 53
ثانيا : القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكيفية سيرها : 53
المبحث الثاني : تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر 58
المطلب الاول :اهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري :..... 58
المطلب الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الاقتصادي في الجزائر 59
اولا : مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي 59
ثانيا : مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل 60
ثالثا : مساهمة القطاع الفلاحي في تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات 63
المطلب الثالث : مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر :..... 64
المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لمشروع احدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية واثره على التنويع الاقتصادي :..... 66
المطلب الاول : القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية 66
اولا : قروض قصيرة الاجل : 66
ثانيا : القروض متوسطة الاجل : 67
ثالثا : القروض طويلة الاجل :..... 67
المطلب الثاني : اجراءات منح القرض في بنك فلاحة والتنمية الريفية :..... 68
اولا: الملف المطلوب في بنك الفلاحة والتنمية الريفية. 68
المطلب الثالث: دراسة تطبيقية لمشروع احدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 70
خلاصة الفصل : 76
خاتمة عامة:..... 78

قائمة المصادر والمراجع.....83
ملخص

قائمة الأشكال

الشكل رقم (1): يظهر الشكل ملخصا لأوجه النشاط الرئيسية للبنك التجاري 19
الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة :.....52
الشكل رقم (03) : مساهمة القاع الفلاحي في التشغيل.....61

قائمة الجداول :

الجدول رقم (1) : فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة :.....49
الجدول رقم (02) : نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة مابين 2004-2011 60
الجدول رقم (04) : تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات.....63
جدول رقم (5): الحسابات المتوقع خلال فترة القرض : 73
جدول رقم (6): عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الاستثمارية الفلاحية خلال فترة 2016/2012 : 74

مقدمة

مــقدمة:

اكتسبت الفلاحة أهميه متزايدة وطابعا اقتصادي وصارت من أهم واكبر القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية

ونظر للدور الهام والبارز التي تؤديه في نمو معظم اقتصاديات دول العالم هذا ما يجعلها تعتبر محرك ضخم للاقتصاد

يعتبر الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية ألفلاحيه من أهم النشاطات ألاقتصاديه حيث تساهم في بلوغ أهداف التنمية للدول

تهدف عمليه التنمية بالاعتماد على التنويع الاقتصادي إلى إحداث تحولات هيكليه في الاقتصاد حيث يعتبر القطاع ألفلاحي من أهم البدائل ألاستراتيجيه التي تساهم في دفع عجلة التنمية وخلق التنويع الاقتصادي .

وفي ظل الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية والتنمية المستدامة ومحاولات إلقاء الضوء على مختلف القطاعات الأخرى نجد أن هذا الاهتمام يحسب في ما يعرف بالتنويع الاقتصادي الذي يمكن اعتباره لتفعيل الكفاءة ألاستخداميه للموارد المتاحة والذي يقصد به إحداث سلسله من التحولات سعيا للخروج من مصادر الدخل الوحيد والتقليل من الاعتماد المفرط على قطاع رئيسي واحد مما يؤدي إلى تقليل من صور التخلف والتبعية واتاحه الفرصة لمجالات أخرى من اجل تكوين قاعدة اقتصاديه صلبه ومتنوعة المقومات حيث تكون هذه القاعدة قادرة على الاستجابة على التغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج المستقبلي والتكيف مع متطلبات التنمية.

يحتاج القطاع ألفلاحي كغيره من الانشطه ألاقتصاديه إلى التمويل لكن خصوصية النشاط ألفلاحي حتم على الدولة الجزائرية هذا التمويل عن طريق تخصيص أنواع خاصة من القروض البنكية .

وعليه نطرح الإشكالية التالية :

هل يمكن اعتبار القطاع ألفلاحي الخيار الاستراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية في الجزائر؟ وما واقع ذالك في الجزائر ؟

و لإبراز أهمية هذا الموضوع نتطرق للأسئلة الفرعية التالية :

1).ما هي الأسباب التي تدفع بالاهتمام بالقطاع ألفلاحي ؟

2)ما هو واقع التنويع الاقتصادي عامة والقطاع ألفلاحي خاصة؟

3)ما هو دور البنوك التجارية ؟

4)ما هي طرق تقييم المشروع الاستثماري االفلاحي؟

الفرضيات :

1) يشكل القطاع ألفلاحي مدخلا مهما وقطاعا مكملا للقطاعات الأخرى نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية اقتصاديات مختلف دول العالم ولما تحققه من عوائد معتبرة؛ كما يشكل قطاع الفلاحة هدفا استراتيجيا كضرورة ملحة تسعى مختلف الدول لتحقيقها.

2) تختلف معالم إستراتيجية ترقية القطاع الفلاحي باختلاف النظم الاقتصادية في الجزائر .

3) للبنوك دور هام في تزويد المؤسسات الاقتصادية بالموارد المالية الكافية لتمويل مشاريعها.

4) تعتبر طرق تقييم المشروع الاستثماري من التقنيات المستعملة من طرق البنك أثناء دراسة ملف القرض .

أسباب اختيار الموضوع :

1.التطور الكبير الذي شهده دور المشاريع الاستثمارية الفلاحية في تحقيق التنوع الاقتصادي

2.الموضوع يعالج القروض التي يمكن للبنك منحها والتي بدورها لها أهمية كبيرة في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية .

3.إبراز الدور الفعال الذي يمكن أن يلعبه التنويع الاقتصادي من خلال النهوض بالقطاع ألفلاحي الذي يمكن إن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية واستدامتها.

4. إبراز الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع البحث محل الدراسة وابراز افق نظري تطبيقي يستمد كيانه من واقع الاقتصاد الجزائري وواقع قطاعها الفلاحي .

أهداف البحث :

تهدف الدراسة إلى التعريف بمفهوم وأهمية القطاع ألفلاحي والتنويع الاقتصادي وإلى بيان علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادي وأيضا إلى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية الفلاحية التي تفرضعا البنوك من اجل منحها التمويل المطلوب وكذالك التعرف على مراحل منح وتسيير القروض الاستثمارية الفلاحية وتقييمها إضافة إلى الدعم المصرفي في مجال التسيير البنكي وكسب خبرة ميدان عملي .

أهمية الدراسة :

تكمن الأهمية العلمية في إمكانية اعتباره موضوعا جديرا الاهتمام الخبراء والباحثين فهو يلقي الضؤ على محاولة إيجاد سبل التمويل الأكثر ملائمة في حين آن الأهمية التطبيقية تكمن في آن هذا البحث سوف يمكن من رصد مجمل مشاكل التي تواجه هذه المشاريع وعلى رأسها مشكل التمويل .

منهجية البحث :

من اجل دراسة المشكلة موضوع البحث وتحليل إبعادها واختبار صحة الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغية استيعاب إطار النظري للموضوع وفهم مكوناته وتحليل أبعاده كما تم الاعتماد أسلوب دراسة حالة في الجانب التطبيقي من اجل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع .

أما أدوات جمع المعلومات فتمثلت في :

الملاحظة : إن استخدام هذه الأداة سهلت لنا مراقبة وتتبع مجريات الأحداث والوقائع بطريقة النظر والاستماع دون الاندماج المباشر والمشاركة الفعلية كما اتاح لنا **رؤية** المؤسسات البنكية وهياكلها .

المقابلة : تعتبر من أهم الوسائل المستخدمة في البحث لأنها تعبر عن الاتجاهات ووجهات النظر الخاصة بمسائل التي تشغل الرأي العام ويتم التبادل اللفظي وجها لوجه بين المقابل والمستجوبين .

صعوبات البحث :

1. انعدام النقل
2. قلة المراجع وانعدامها نتيجة غلق الكليات والمعاهد
3. جائحة كورونا أثرت سلبا على التقدم في المذكرة
4. قلة المراجع على الانترنت

حدود الدراسة :

تتجلى حدود الدراسة في قدرة البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية التي ترقى الى المستوى المطلوب والوضول الى نقطة التنويع الاقتصادي في البلد.

وقد اقتصر بحثنا المكاني على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة المسيلة

في حين اقتصر بحثنا من الناجية الزمنية على فترة التنويع الاقتصادي في الجزائر

تقسيمات البحث :

الفصل الأول : قمنا بتعريف البنوك التجارية وأنواعها وأهميتها وكذالك التنويع الاقتصادي وأهميته ومؤشراته وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: فهو الجانب التطبيقي تطرقنا فيه إلى التعريف بالبنك محل الدراسة ومعرفة هيكله التنظيمي ثم التعريف بالإجراءات التي يتبعها البنك عند منح القرض ودراسة حالة قرض فلاحي .

و انهينا بحثنا بخاتمة عامة تتضمن النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات المقترحة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

المبحث الثاني: واقع تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

المبحث الثالث :التنويع الاقتصادي في البنوك التجارية الجزائرية

تمهيد :

يعتبر القطاع ألفلاحي احد البدائل الاقتصادية التي لها من الأهمية ما يجعلها تشكل موردا هاما وقطاعا استراتيجيا فعالا ينصب خلافا للنفط وبقية المعادن والثروات الباطنية الأخرى.

وفي ظل الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة نجد إن هذا الاهتمام يصب فيما يعرف بالتنوع الاقتصادي الذي يمكن اعتباره كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة.

يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من مجموع المصارف العاملة في هذا البلد حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كمصرف لمحكومة، والذي يختلف عن غيره من المصارف في كونه لا يستهدف الربح، كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي.

ومن المؤسسات المالية التي يتكون منها الجهاز المصرفي في البنوك التجارية التي تتنوع أنشطتها التي تزاولها، وهذه البنوك من المؤسسات التي تمارس الوساطة المالية، حيث تتمثل مهمتها الأساسية والتقليدية في تلقي ودائع العائلات والمؤسسات والسلطات الحكومية حتى سميت "بنوك الودائع" والقيام بإقراض الأموال.

وهذا ما سنتطرق إليه في فصلنا هذا .

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

إن المصارف تلعب دورا رئيسيا وحيويا في توفير الاموال والخدمات المصرفية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى دورها في توفير السيولة النقدية للافراد كالنشاطات العامة باختلاف انواعها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

أولا : نشأة وتطور البنوك

ارتبطت نشأة وتطور البنوك بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات؛ إذ أنَ أول شكلمن أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق.م.

وتعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 ق.م في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها . وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى الوسائل الهامة في التبادل التجاري، فقد بدأت ظاهرةإيداع الفائض منها بالإضافة إلى الحلي والمعادن الثمينة كودائع مقابل حصول هؤلاء على عمولة نظير حراستها والمحافظة عليها.

تعتبر هذه الظاهرة من أولى أشكال التعامل المصرفي في المجتمع، حيث استمرت حقبة من الزمن حتى ظهرت في القرون الوسطى ظاهره الصراف، الذي يكسب دخله من مبادلات العملات بعضها ببعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية. ومع تطور الزمن لاحظ رجال البنوك إمكانية التصرف بها بإقراضها للغير، وبضمانات معينة مقابل حصولهم على فائدة معينة دون الإخلال بمبدأ الثقة بينهم وبين المودعين، طالما انه في وضع يسمح له بالوفاء بطلبات المودعين .ويسمى الجزء من الأموال الذي لا يتم التصرف به بالاحتياطي النقدي، وهو يمثل نسبة معينة من الودائع التي يلتزم بها البنك إزاء عملائه حين طلبهم استرداد ودائعهم، وفي هذه الحالة جمعت البنوك بين وظيفتين هما: قبول الوداع والاقتراض معا. ثم تطورت هذه الأعمال وظهرت أشكال أخرى

عديدة من التعامل المصرفي. حتى وصلت إلى ما نعرفه عنها اليوم من تطور ومكانه في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان.

ويذكر المؤرخون أن أول بنك ظهر بشكله الحديث كان بمدينه البندقية عام 1557م، وفي عام 1587م ظهر بنك آخر هو بنك "ريالتو" بمدينة البندقية، ومنها انتشرت البنوك في بقية أوروبا. [1]

ثانيا :مفهوم البنوك التَجارية:

هناك مجموعه من التعاريف نذكر منها:

تعريف1: "البنك التَجاري هو المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان، الإقراض والاقتراض."[2]

تعريف 2 :"هي البنوك التي تقوم بأعمال الصيرفة والخدمات المصرفية، وقبول الودائع، ومنح الائتمان والقروض لمن يطلبها مقابل تقديم الضَمانات اللازمة، ودفع الفوائد المحددة المستحقة على القرض."[3]

تعريف 3: "وهي تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة، ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية، و التسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات." [4]

تعريف4: "البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين، فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية هو تقديمه لنوعين من الخدمات وهما : قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة ."[5]

---

[1] د. إسماعيل إبراهيم عبد الباقي،إدارة البنوك التجارية،دار غيداء للنشر والتوزيع،عمان،ط1،2016،ص11.

[2] د. ضياء مجيد،الاقتصاد النقدي،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1997،ص 273.

[3] د. احمد محمد المعري،إدارة البنوك التجارية والإسلامية،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،1998،ص 35.

[4] د محمد الصيرفي،إدارة المصارف،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية،ط1،2007،ص25.

[5] د. زياد سليم رمضان،إدارة العمليات المصرفية،دار الصفاء للنشر،عمان،ط6،1997،ص12 .

تعريف 5: "البنك التجاري هو مؤسسة مالية ائتمانية غير متخصصة، تقوم أساسا بتلقي الودائع القابلة للسَحب لدى الطلب أو بعد وقت قصيرأو التعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل." [1]

تعريف 6: "هو المكان الذي تتجمع فيه الأموال من الأفراد والهيئات والشركات، ثم يعاد استثمارها بهدف أن تدرَ عائدا أكبر من تكاليف جميع هذه الأموال. فتتميز البنوك التَجارية بأنها تتعامل في ودائع العملاء وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بقصد تحقيق عائد ملائم يمكن من إثابة المودعين وفقا لأسعار العائد المتفق عليها. "[2]

[1] د. زياد سليم رمضان،إدارة العمليات المصرفية، ص13.

[2] د. ليندا دواس،الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية،مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تدقيق ومحاسبة،جامعة العربي ابن مهيدي،أم البواقي،2012- 2013،ص09 .

ثالثا: أهمية البنوك التجاريَة:

تظهر أهمية البنوك التجارية في العصر الحديث بأدائها ارصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير.

وذلك بما يلي:[1]

* بدون هذه الوساطة، يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشرط والمدة الملائمة للاثنين.

*بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

* نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.

* يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

*إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود قدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

*بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

*تشجيع الأسواق الاولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي لا يقبل عليها، أو استثمارها أو تقديم الأموال والدعم لكل من يحتاجه من خلال حاجة الافراد وحاجة الهيئات وحاجة الحكومة. وذلك وفقا لما يلي :[2]

← حاجة الأفراد للبنوك التجارية :من خلال تأديته لنشاطات يومية، يحصل الفرد على إيرادات وذلك من اجل تغطية مصاريف. ففي حالة حدوث عجز بمعنى أن ايراداته لا تغطي مصاريفه، يلجئ الفرد إلى البنك.

[1] ا.د.محمد عبد الفتاح الصيرفي،ادارة البنوك،دار المنهاج للنشر والتوزيع،عمان،ط01،2014،ص18.

[2] احلام عقرن،تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية،مذكرة لنيل شهادة الماستر،كلية علوم التسيير،تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر،جامعة العربي بن مهيدي،ام البواقي،2012-2013،ص 101-103.

←حاجة المؤسسات للبنوك التجارية :تكمن أهمية البنوك التجارية بالنسبة للمؤسسات باعتبارها الممول الرئيسي لها اضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه في تسهيل المعاملات الخاصة بالتجارة سواء داخلية او خارجية (من حيث المعاملات التجارية).

←حاجة الحكومة للبنوك التجارية : تعتبر البنوك التجارية أداة منفذة للسياسة النقدية، فأهميتها تكمن في مدى التزامها بتوصيات وقرارات السلطة التنفيذية المتمثلة في البنك المركزي، من خلال خلق وسائل الدفع في الاقتصاد والرفع من الفرص التمويلية الضرورية للاستثمار، وأيضا قيامها ببيع وشراء الأسهم والسندات، تقديم القروض اللازمة للاقتصاد الوطني وتنفيذ المخططات التنموية التي تقوم الدولة بإعدادها وهذه الأهمية لا يمكن لمسها مباشرة، وإنما تظهر بصورة غير مباشرة من خلال معايير ومؤشرات، مثل : نسبة سعر الفائدة، معدل التضخم، حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، عدد البنوك والوعي البنكي.

المطلب الثاني: أصناف البنوك ووظائفها ودورها

1/ أصناف البنوك:

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك، وذلك على النحو التالي: [1]

أ-من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

أ: البنوك التجارية العامة :ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، و تباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها. وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، و تمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب: البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا، مثل محافظة معينة أو مدينة أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة .و تتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي

[1] د. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي،إدارة البنوك التجارية،مرجع سابق،ص 74-76.

ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ب- من حيث حجم النشاط:

أ-بنوك الجملة : ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب- بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق، حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد منهم، و تتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة، وتقوم من خلالها بخلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للفروع، وبذلك فان التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ج- من حيث عدد الفروع:

أ- البنوك ذات الفروع : وهي بنوك تتخذ في الغالب شكل الشركات المساهمة كشكل قانوني، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدول ولاسيما الأماكن الهامة. وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، و بطبيعة الأمور فإن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهتدي بها الفروع .و يتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الأهلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع الفرع في نطاقها الجغرافي.

ب-بنوك السلاسل : وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، و تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها، كذلك فهو ينسق بين الوحدات وبعضها، ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج-بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم الشركة القابضة بالإشراف عل الشركات التابعة وتضع

لها السياسات العامة، بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا .ولقد انتشرت هذه البنوك في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية.

د-البنوك الفردية : تقوم هذه البنوك على ما يتمتع به أصحابها من ثقة، و بطبيعة الحال فإنها منشأة فردية تكون محددة رأس المال، و لذلك فهي سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيف الأموال في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة والتي يمكن تحويلها الى نقود بسرعة وبدون خسائر.

هـ- البنوك المحلية : وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو محافظة أو ولاية، وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، كذلك فهي تتفاعل مع البيئة التي توجد بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

2/ وظائف البنوك التجارية:

مع التقدم الاقتصادي الهائل الذي يشهده العالم فإن البنوك التجارية أصبحت تقوم بالعديد من الوظائف على نطاق أوسع مما كانت تقوم به من قبل وأصبحت تتحمل مسؤوليات كبيرة في المجال الاقتصادي للدولة. يهمنا كدارسين لعلم النقود والبنوك أن نستعرض أهم وظائف هذه البنوك [1]

أ. قبول الودائع:

إن الودائع قوام حياة البنوك التجارية والتي تكون المصدر الرئيسي لأموالها، حيث تقوم هذه البنوك بقبول الودائع من عامة الأفراد ومن الشركات ومن المؤسسات من خلال فتح حسابات الودائع لعملائها وتحويل النقود الحاضرة إلى ودائع، والودائع في نفس الوقت من خلق الجهاز المصرفي . فهي مصادر للأموال بالنسبة لبنك بمفرده، وهي نتاج النشاط بالنسبة لمجموعة البنوك متضافرة .والودائع هي أبهى صورة للائتمان فما هي إلا تعهد مصرفي بالدفع، وهي على أنواع شتى، فهناك الودائع بالعملة المحلية، والودائع بعملات أجنبية، والودائع إما أن تكون:

[1] د. ميراندا زغلول رزق،النقود والبنوك،جامعة بنها التعليم المفتوح،كلية التجارة،2008،ص 140-168.

ب- ودائع تحت الطلب DEMAND DEPOSITS: أوما يعرف بالحساب الجاري وهي الودائع التي تتيح لصاحبها حق سحب جزء منها أو سحبها كلها في أي وقت يشاء، أو من الممكن أن يتم السحب في شكل سحب نقدي، سحب بشيكات أو تحويل مباشر لحسابات أخرى وأهم خصائص هذه الودائع أو هذا الحساب هي :

✓ *إن هذه الودائع قابلة للدفع بواسطة البنك عند الطلب، وللعميل الحق بالسحب من حساب الودائع بواسطة الشيكات.

✓ *يمكن للبنك أن يمنح العميل حق السحب بما يزيد عن مقدار ماله من ودائع تحت الطلب **OVERDRAFT**، ويعني ذلك انه يمكن الاتفاق على أن تتجاوز قيمه الشيكات المسحوبة حدا متفقا عليه يتجاوز مقدار الحساب الجاري الدائن للعميل، وعادة فإن البنوك لا تقوم بدفع أي فائدة على الرصيد الدائن لهذا الحساب .

ج- الودائع لأجل:TIME DEPOSITSوهي ودائع محددة المدة ومستندها هو قيد في دفاتر البنك التجاري وتكفل لصاحبها حق الحصول على فائدة يختلف سعرها باختلاف الأجل، وقد يكون هذا السعر ثابتا أو متغيرا .واهم خصائص حساب الودائع الآتي:

✓ إن رصيد الحساب الدائن لهذا النوع من الودائع يمكن سحبه أو السحب منه بناء على طلب شخصي من العميل وذلك بعد مدة معينة من تقديم هذا الطلب.

✓ إن العميل ليس له الحق في استخدام هذه الشيكات في مثل هذا الحساب من الودائع.

د- الودائعالائتمانية: وهي ليست نتيجة إيداع حقيقي، وإنما هي ناشئة عن فتح حسابات ائتمانية واستخدام هذا الائتمان من جانب الأفراد والمشروعات للقيام بنشاطهم الاقتصادي واحتمال تقدم أصحاب الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات للمطالبة بسداد قيمتها.

و بالإضافة إلى حساب الودائع تحت الطلب وحسابالودائع لأجل والوداع الائتمانية، فإن هناك أنواع أخرى من الحسابات التي يقوم البنك بفتحها للعملاء:

هـ- حساب القروض LOAN ACCOUNTS: إن سحب العميل لمبلغ يزيد عن مقدار رصيده الدائن في الحساب الجاري إنما هي أحد الوسائل المضادة لإقراض النقود، ولكن في

كثير من الأحوال ما يقوم البنك بإقراض العملاء مبالغ محددة وذلك عن طريق فتح حسابات القروض وفي هذه الحالة فإن الحساب الجاري للعميل يصبح دائنا بمقدار رصيد هذا القرض، ويتم حساب الفائدة المستحقة على مبلغ القرض على أساس يومي وعادة فإن سداد القرض إنما يتم دوريا عن طريق تحويل مبالغ ثابتة من الحساب الجاري للعميل إلى حساب القرض.

✓**حساب القروض الشخصية :PERSONAL LOAN ACCOUNT**: والتي تتميز بعدم وجود ضمان مطلوب لهذه القروض، كما أن الترتيبات يتم إعدادها لسداد القرض مع الفائدةوذلك على أقساط شهرية متساوية خلال فترة معينة يتفق عليها مسبقا ومثل هذه الحسابات يكون الغرض الأساسي منها تمويل بعض نفقات الأفراد فيما يتعلق بشراء السيارات والأثاث والأدوات المنزلية المختلفة.

✓**نظام الائتمان الدائر: REVOLVING CREDIT SCHEMES** حيث تقدم بعض البنوك التجارية هذا النظام الذي يتضمن قروضا تدفع بواسطة أقساط شهرية منتظمة، ولكن هذا النظام يختلف عن بقية القروض التي تسدد بالأقساط من ناحيتين:

✓إن المقترض ليس من الضروري أن يحصل على مقدار القرض منذ البداية.

✓كلما أدى السداد إلى نقص مديونية المقترض فإن الاخير يستطيع ان يقترض ليعيد القرض إلى حده الأقصى، هذا شرط أن لا تتجاوز مقدار مديونية المقترض حد المديونية المتفق عليه مسبقا .

- **حسابات الميزانية:BUDGET ACCOUTS:** ففي انكلترا مثلا، بعض البنوك قدمت هذا الحساب الذي يمكن عملاء البنك من الأفراد من معادلة وموازنة الإنفاق الشخصي على الكهرباء والماء والتأمين على السيارة ومصاريف المدارس ومصاريف الملابس الصيفية والشتوية.... الخ . فكل هذه المصاريف يحسب مقدارها في السنة ويقوم العميل بالسداد من هذا الحساب عندما يحل ميعاد استحقاق هذه المدفوعات.

ب. خلق النقود:

أحد الوظائف الهامة التي تميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، وهي أن هذه البنوك لا تستطيع أن تخلق النقود أو تمحوها، حيث سبقت الإشارة على أن الأمناء قد اكتشفوا أن جزءا فقط من المبالغ المودعة لديهم هو الذي يتم سحبه في أي لحظه وأن هذا أتاح لهم أن يحتفظوا باحتياطي جزئي بدلا من الإحتياطي الكامل لمواجهة طلبات المودعين بالسحب، وهذا فتح الطريق لخلق نقود مصرفية تعادل عدة أضعاف الموجودة من احتياطات لدى الجهاز المصرفي.

ت. منح القروض والسلفيات:

وعليه فإن البنوك التجارية هي عضو هام في سوق الائتمان ويمكننا بإيجاز أن نشير إلى أنواع القروض التي تمنحها البنوك والتي تتخذ احد الأشكال الآتية :

✓قروض (نقود) تحت الطلب :LOAN MONEY CAILLAT وهي عبارة عن قروض تمنح لفترة قصيرة جدا وعادة ما تمنح هذه القروض إلى بيوت الخصم، وتتعهد هذه البيوت بسداد هذه القروض وذلك بمجرد إخطار من البنك وذلك في مدة 24ساعة.

✓تجاوز السحب عن مقدار الرصيد الدائن للحساب الجاري (السحب عل المكشوف) **OVERDRAFT:** حيث أن الاتفاق على السماح بالتجاوز في السحب عن الرصيد الدائن للحساب الجاري للعميل هي أحد الوسائل الشائعة في الاقتراض من البنوك التجارية، ويرى العميل أن هذه الطريقة سهلت في الاقتراض حيث يسمح له أن يتجاوز في السحب من حسابه الجاري مقدار رصيده الدائن ويصبح هذا الحساب مدينا حتى رقم يتفق عليه من البنك مسبقا.

✓الخصم :DISCOUNTING وهي تعتبر طريقة خاصة للاقتراض ذات خصائص معينة، وقد لا يعترف بها من أول وهلة على أنها عملية اقتراضإلا أن في جوهرها شكل من أشكال الاقتراض. والقرض يتم في هذه الحالة عن طريق تقديم العميل الكمبيالة BILL OF EXCHANGEأو السند الاذني Promissory NOTإلى البنك الذي يقوم بإقراض العميل

القيمة الإسمية لهذه الأوراق بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق وتكون هذه الأوراق بمثابة ضمان للقرض، ولذلك يطلب البنك من العميل تظهير هذه الأوراق.

ث. استخدام نظام الشيكات:

تقدم البنوك التجارية خدمة هامة وذلك بتوفير وسيط في التبادل غير مكلف هو الشيكات، ففي العصر الحديث فإن الصفقات التجارية بفضل إتمامها عن طريق الشيكات أصبحت أكثر ملائمة من السداد النقدي، حيث يعتبر الشيك أكثر أدوات الائتمان تقدما وفي حدود العلاقة القائمة بين البنك والعميل فإن هناك واجبا على البنك أن يقبل الشيكات المسحوبة عليه بواسطة عميله وذلك في حدود الرصيد الدائن لهذا العميل أو في حدود الحد الأقصى لتجاوز رصيد الحساب الدائن .

ج. المعاملات الدولية :

✓تمكن مصدري البضاعة من الحصول على ثمنها بأسرع ما يمكن بعد تصدير البضاعة.

✓ *تمكن مستوردي البضاعة من تأجيل الدفع حتى يتم تسليمها.

✓ *تمكن التجار من تأجيل الدفع حتى يحصلوا على ثمنها، ويتحقق ذلك عن طريق خصم الكمبيالات أو تحويلها. ولهذا ففي المعاملات الدولية فان إما المصدر أو المستورد سيتعامل بعملته تاركا للطرف الآخر أن يتحمل مخاطر الطرف الأجنبي، ولذلك فالمستورد يفضل أن يحدد مقدار مسؤولية من يستطيع على ضوء ذلك أن يحدد السعر الذي سيتم به شراء البضاعة المستوردة وبالمثل فان المصدر يرغب في تحديد مقدار إيراداته من المبيعات لأنه قد يتحمل خسارة ما في حالة انخفاض قيمه العملة الاجنبية . كما يقوم البنك بدوره بحماية موقفه ضد الخسارة التي قد تترتب على تقلبات سعر الصرف على الوجه الآتي:

✓ *تغطية كل عملية شراء بعملية بيع فورية، وكل عملية بيع بعمليه شراء فورية.

✓الاحتفاظ بقدر محدود من الأرصدة العاملة في حسابات البنك بالخارج.

ح. الخدمات الأخرى للبنوك :

وهناك خدمات أخرى للبنوك التجارية يمكن إدراجها تحت عنصرين أساسيين:

- **خدمات البنك كوكيل للعملاء** :حيث تقوم البنوك بتحصيل ودفع الفوائد والأرباح والاشتراكات والإيجار أو أي مدفوعات أو مقبوضات دورية مثل أقساط التامين، وعادة ما تتقاضى البنوك عمولة مقابل قيامها بمثل هذه الخدمات . كما أن في بعض دول العالم فإن البنوك تستخدم خبراء الضرائب وذلك لإعداد الإقرارات الضريبية للعملاء ولتمثيلهم أمام مصلحة الضرائب والقيام بالمعاملات المالية بين مصلحة الضرائب وبين العملاء . كذلك يقوم البنك بوظيفة المراسل أو الوكيل الممثل للعميل ففي كثير من الدول تقوم البنوك باستخراج جوازات السفر للعملاءو التأمين على المسافرين وعلى عقاراتهم أثناء سفرهم والقيام بتسليم الخطابات نيابة عنهم أثناء غيابهم في الخارج.
- **خدمات النفع العام** : حيث تقوم البنوك بخدمة الحكم فيما يتعلق بسمعة العميل ومركزه المالي , كما تقوم بوظيفة الضامن للعميل وكذلك توفير الخزانات الآمنة ليحتفظ العملاء بداخلها بالأشياء الثمينة والأوراق الهامة، حيث تقوم البنوك في بعض الدول بالاحتفاظ بالوصايا الخاصة بالعملاء وتنفيذ هذه الوصايا في حالة الوفاة . كذلك تقوم بتجميع وتبويب ونشر الإحصاءات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والبيانات المفيدة لرجال الصناعة والتجارة ورجال الأعمال عامة، كما أن بعض البنوك تقوم بإصدار مجلات علمية أو نشرات تحوي بحوثا في نواحي النشاط الاقتصادي المختلفة.

الشكل رقم (1): يظهر الشكل ملخصا لأوجه النشاط الرئيسية للبنك التجاري

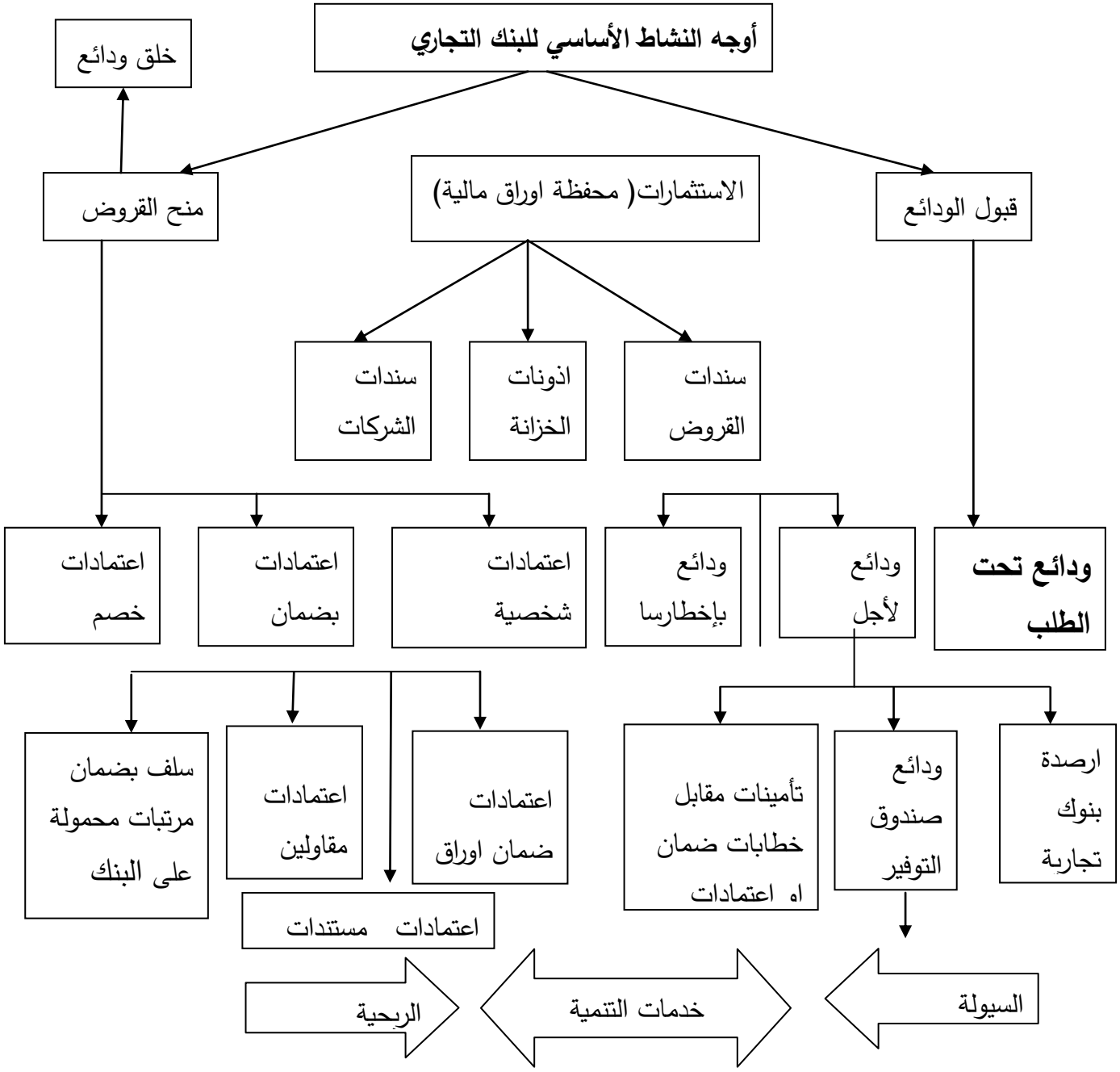

المصدر: ا.د.محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2014، ص25.

3-دور البنوك التجارية:

إن الدور الجوهري للبنك يمكن حصره في مجموعه من الأدوار المختلفة التي تبرر إلى حد بعيد أنه ليس فقط مؤسسة للوساطة المالية، بل مؤسسة متخصصة في تقديم تنوع في الخدمات المالية والبنكية بحيث تعتمد على الموارد الذاتية المتضمنة لرأس المال المدفوع عند إنشائه كبنك، وكذلك الاحتياط القانوني الذي يوضع لدى البنك المركزي والودائع المختلفة التي بحوزتها وأيضا القروض التي تحصل عليها من المؤسسات البنكية الأخرى وغيرها بغرض توظيف جزء منها واستثماره، وكذلك منح القروض للزبائن ومختلف التسهيلات وغيرها. وبذلك تتبلور الأدوار الاساسية للبنك في الآتي :[1]

أ. دور الحافظ للأمانة:

بلا شك يجب أن تكون هناك الثقة المتبادلة بين البنك وزبونه في العلاقة بينهما، هذه الاخيرة تدفع بالبنك في حفظ أموال زبونه التي يودعها لديه بمحض إرادته وبحكم ثقته في البنك، ومن ثم فانه لا يتحمل فقط مسؤولية حفظ أموال زبونه عل اعتبار أنها ودائع لديه، بل أيضا يجب أن يأخذ على عاتقه مسؤولية أخرى تتمثل في ردها حينما يطلب زبونه سحبها كلها أو جزء منها .ومن جانب آخر يتبلور دور البنك باعتباره الحافظ للأمانة عندما يقوم:

- ✓ بتوفير الخزائن والأماكن الآمنة لبعض زبائنه حتى يتمكن هؤلاء من حفظ مقتنياتهم من المجوهرات والتحف الثمينة وملفات خاصة وغيرها من الأشياء التي يريد هؤلاء حفظها بشكل سري.
- ✓ بإدارة المحافظ الاستثمارية لزبائنه.
- ✓ بإدارة أموال الورثة والجمعيات الخيرية وجمعيات المجتمع المدني وغيرها.

[1] فضيل فارس،التقنيات البنكية،محاضرات وتطبيقات،مطبعة السالك رشيد،القبة- الجزائر،2013،ص 32-33.

ب. دور الوسيط:

كما أسلف ذكره فإن البنك يتوسط بين طرفين، الطرف الأول يتمثل في أصحاب الودائع، والطرف الثاني يمثله هؤلاء الذين يبحثون عن التمويل .لذلك يقوم البنك بحفظ الودائع ومن ثم استغلالها لأجل تقديمها مثلا في شكل قروض لمن هم بحاجة لتمويل استثماراتهم أو أنشطتهم المختلفة .

ومن أعلاه يجب الفهم أن الدور الذي يؤديه البنك يسمى بالوساطة المالية، التي تتبلور في:

*قيام البنك بتعبئة ادخارات الزبائن –الودائع–.

- ✓ **تحويل تلك الإيرادات إلى:** [1]
- ❖ –عمليات منح القروض بأنواعها.
- ❖ أو من خلال توظيفها واستثمارها في الأوراق المالية.

ت. دور المتدخل في النشاط الاقتصادي:

يتدخل البنك من خلال ما يمتلكه من تقنيات بنكية ومختلف عملياته التي تميز نشاطه، ليعب دورا أساسيا آخر يتمثل بالإجمال في:

- ✓ التسوية المالية المختلفة المعاملات التي يقوم بها الافراد والمؤسسات على سواء.
- ✓ القيام بمنح القروض المتنوعة التي تخص مختلف الانشطة الاقتصادية.
- ✓ العمل على تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير وتمويلها.
- ✓ تواجده في البورصة، وذلك إما باقتنائه للأوراق المالية أو لعب دور الوساطة فيها أو السمسرة فيها أو غيرها.
- ✓ تقديم المساعدة للمؤسسات فيما يخص إصدار الأوراق المالية وبيعها.

ث. دور المنفذ:

يحرص البنك كل الحرص على تنفيذ كل القرارات الصادرة من طرف السلطة النقدية فيما يخص السياسة النقدية ، وأيضا ضرورة الاستجابة لكل القرارات والتنظيمات التي

[1] نفس المرجع،ص 34.

يصدرها البنك المركزي باعتبار أن هذا الأخير قد منحه القانون السلطات الكاملة لإدارة السياسة النقدية وذلك عن طريق استخدامه الوسائل النقدية المختلفة.

ج. دور الوكيل والضامن :

يقوم البنك بحكم مهامه الموكلة له قانونا ومن منطلق ما تمليه العلاقة المتينة التي تربطه بزبائنه، بتأدية أدوار متعددة تدخل في خانة الوكيل والضامن فعلى سبيل المثال:

- ✓ يقوم بإصدار قروض التوقيع على أنواعها كالكفالة على سبيل المثال عندما تتطلب حاجة زبائنه لذلك.
- ✓ كما يمكن أن يؤدي البنك دور الوكيل عندما ينوب عل زبائنه في تسيير محفظتهم الاستثمارية على اعتبار انه على دراية تامة بخبايا الاستثمار المحفظي وأسواق هذا الأخير والأموال وغيرها.
- ✓ عند تكليفه بتحصيل ديونهم وتسويه التزاماتهم الدورية.

ح. دور المنتج للخدمات ومقدمها:

إلى جانب كل ما ذكر في سياق إبراز أدوات البنك الجوهرية، فالبنك حريص على تحقيق خدمات بنكية تقليدية وحديثة وذلك تحقيقا لرغبات زبائنه من أفراد ومؤسسات، من خلال –على سبيل الذكر وليس الحصر– إصدار بطاقة القرض، كراء الخزائن، حفظ الأمانات والأشياء الثمينة، الاستثمارات وخدمات تمكين زبائنه من معرفة أرصدة حساباتهم والحصول على دفاتر الشيكات وغيرها من الخدمات الكثيرة الأخرى

المطلب الثالث: تطور المنافسة بين البنوك التجارية في النظام المصرفي الجزائري

بالنظر إلى عدد البنوك التجارية التي تنتمي إلى القطاع البنكي الجزائري، نلاحظ بأن عدد البنوك الخاصة ارتفع بشكل ملحوظ فهو يعادل ضعف عدد البنوك العمومية الموجودة، ولكن رغم هذا التفوق العددي للبنوك الخاصة بقى النشاط البنكي تحت سيطرة البنوك

العمومية من حيث الانتشار الجغرافي لنشاطات البنوك، من خلال عدد قنوات التوزيع(الفروع والوكالات) وكذا حجم النشاط البنكي .[1]

قنوات التوزيع البنكي:

ويقصد بقنوات التوزيع فروع وكالات البنك التي يمارس من خلالها نشاطاته وينشر منتجاته عبر مختلف مناطق الوطن . وفي هذا الإطار تسيطر البنوك العمومية على القطاع المصرفي سواء كان ذلك بالنسبة للملكية أو بالنسبة للقروض الممنوحة والودائع المحصلة، حيث تستحوذ البنوك العمومية الستة على أكثر من 89,40 %من السوق المصرفية وتمتلك شبكة واسعة من الفروع والوكالات وتبلغ حوالي 1097 وكالة حتى نهاية 2005 م موزعة على التراب الوطني والمتراكمة منذ الاستقلال، في حين القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى الذي ينافس فيه القطاع العام حيث تقدر عدد وكالاته ب 120 وكالة عبر التراب الوطني بنسبة 10,60% من مجموع الوكالات عبر التراب الوطني وهذا في نهاية 2005 م ولكن ما يلاحظ على هذه الوكالات أنها في ارتفاع مستمر حيث كانت 05 وكالات سنة 1997 م وارتفعت إلى 120 وكالة سنة 2005م الذي يمكن اعتباره مؤشر لظهور نوع من المنافسة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في هذا المجال . ولكن تبقى درجة المنافسة بين البنوك التجارية الخاصة والعمومية ضعيفة لصغر حجم البنوك الخاصة وضعف عدد وكالاتها مقارنة بالبنوك العمومية.[2]

[1] د. عبد المطلب عبد الحميد،العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية،الاسكندرية– مصر،2001،ص46.

[2] راشد بوكروس زهيرة،تطور اداء البنوك التجارية الجزائرية في ظل العولمة المالية،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص بنوك واسواق مالية،جامعة عبد الحميد ابن باديس،مستغانم،2015–2016،ص67–68 .

المبحث الثاني: واقع تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية

المطلب الأول: ماهية المشاريع الاستثمارية الفلاحية.

تعد المشاريع الاستثمارية الفلاحية من أهم المشاريع بالنسبة لأي اقتصاد.

1/ تعريف المشروع الاستثماري الفلاحي:

هو ذلك المشروع الذي يركز نشاطه في البنيان الزراعي بشقيه النباتي والحيواني أي يتم فيه إنفاق الموارد المالية في القطاع الزراعي للحصول على العائد المتمثل في الإنتاج النباتي والحيواني واستغلاله أو بيعه للحصول عل العوائد النقدية .[1]

وبعدما تعرضنا لتعريف المشروع الاستثماري الفلاحي لابد من التعرف على مكوناته، والمتمثلة فيما يأتي :[2]

أ. موقع المشروع:

يقع اي مشروع في منطقة معينة أو حيز مكاني معين، وغالبا ما يكون الموقع الجغرافي للمشروع الزراعي في إطار المناطق الزراعية وذلك لاحتياج المشروع إلى الأرض كعامل اساسي في اغلب المشروعات الزراعية وحتى في مشروعات التصنيع الزراعي فإن موقع المشروع في الغالب يكون بجوار المناطق الزراعية .

ب. عمر المشروع

عند التخطيط لمشروع ما، فانه يفترض لكل مشروع عمرا افتراضيا معينا يصفي بعدها المشروع أعماله أي أن المشروع له نقطة بداية محددة ونقطه نهاية أيضا محددة . ويجدر بنا هنا أن نفرق بين كل من العمر الإنتاجي للمشروع والعمر الاقتصادي له، فبينما يقصد بالأول تلك الفترة الزمنية التي يفترض فيها انتهاء المشروع من وجهة النظر الاقتصادية حتى وإن ظل بعد ذلك منتجا أي أن العمر الإنتاجي في بعض الأحيان أكبر من العمر الاقتصادي

[1] جلال الملاح،تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية (نماذج وامثلة من الزراعة السعودية)،دار المريخ للنشر،السعودية(بدون سنة نشر)،ص15.

[2] جلال الملاح،تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية (نماذج وامثلة من الزراعة السعودية)،مرجع سابق،ص16،ص17.

للمشروع، وعادةما يجري افتراض عمر اقتصادي طويل للمشروعات الزراعية والسبب في أن مدة المشروع يجب أن تكون طويلة نسبيا هو أن السنوات الأولى للمشروع يكون عائدها الصافي سالبا كما أن رأس المال الثابت يستمر مدة طويلة ليصبح صالحا للإنتاج الاقتصادي بصفة خاصة مباني المشروع، كما أن فترة استرداد رأس المال للمشروع الزراعي تعتبر طويلة نسبيا (خاصة إذا كان المشروع يتطلب استصلاح أراضي زراعية) وذلك بالمقارنة بالمشروعات غير الزراعية وعادة ما يقدر العمر الاقتصادي في المشروعات الزراعية ما بين 20 إلى 30 سنة وهي متوسط عمر المباني للمشروع، وقد تزيد هذه الفترة إلى 50 سنة في بعض المشروعات الزراعية مثل مشروع زراعه الغابات والتي تعتبر دورتها طويلة نسبيا.

ت. الهيكل التنظيمي والإداري للمشروع :

يقصد بالهيكل التنظيمي بأنه الكيفية التي يتم بها ربط وحدات المشروع المختلفة بعضها ببعض لتحقيق الأهداف المحددة للمشروع، كما يقصد بالهيكل الإداري الأفراد المسؤولين عن إدارة المشروع ووحداته المختلفة مثل : مدير المشروع، معاونيه ومديري الوحداتالإنتاجية.

ث .الهيكل الفني والعمالي:

يشمل الهيكل الفني أولئك الأفراد المختصين بالإشراف والمتابعة للأعمال الفنية الخاصة بالمشروع مثل الأفراد المختصين بالإشراف على المباني والآلات والكهرباء والصيانة والحسابات .....إلى غيرها من الأعمال الفنية للمشروع، كما تشمل المهندسين الزراعيين والفنيين الزراعيين المكلفين بالإشراف على تنفيذ البرامج المخططة للمشروع.

ث. التدفقات النقدية:

تنقسم التدفقات النقدية للمشروع إلى قسمين:

✓ التدفقات النقدية الخارجية : وهي تمثل التكاليف أو المدخلات أو الاستثمارات، أي أنها تمثل الطرف السالب أي الأعباء التي يحمل بها المشروع.

✓ التدفقات النقدية الداخلة : وهي تمثل العوائد، الإيرادات أو مخرجات الإنتاج، أي أنها تمثل المنافع التي يحصل عليها المشروع.

المطلب الثاني :تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية في الجزائر

يتميز القطاع الفلاحي بوجود قوه خاصة وذلك بارتباطه بالظروف المناخية، الوتائر البيولوجية والأنظمة الانتاجية المختلفة، مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل.

أ. تعريف التمويل الفلاحي:

✓ التمويل الفلاحي هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم .[1]

✓ التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم، وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والاسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الاراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجيه خلال السنة .[2]

ب. أهميه التمويل الفلاحي:

يهتم التمويل الفلاحي بتوفير رأس المال الزراعي للمزارعين أو الهيئات الزراعية عن طريق الإقراض، حيث يمكن هؤلاء الأفراد أو الهيئات من الحصول على الآلات والمواشي والتقاوي والأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج التي تساهم بدرجة كبيرة في رفع الكفاءة الانتاجية للمزارع وزيادة الإنتاج الزراعي من خلال تحسين مستوى معيشة السكان الزراعيين وتحقيق المساهمة الفعالة في خلق التنمية الاقتصادية في القطاع الزراعي .[3]

---

[1] رشا محمد سعيد –امين استيتية،تمويل القطاع الزراعي في الاردن،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية الدراسات العليا،جامعة الاردن،1999،ص13.

[2] هناء شويخي،آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2012-2013،ص29.

[3] الواعر لخميسي،البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،مذكر لنيل شهادة الماستر،تخصص مالية وبنوك،جامعة العربي بن مهيدي،ام البواقي،2014-2015،ص32.

ت. مراحل تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر(1962 -1986):

سميت هذه المدة الزمنية بالتخطيط المركزي والتي مرت بحد ذاتها بعدهمراحل:

- مرحله 1962- 1966 :

بعد خروج المستعمر الفرنسي من أراضي الجزائر بذلت السلطات الجزائرية كل جهودها من اجل استرجاع حقوق سيادتها على القطر الجزائري بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية وامتلاك نظام مصرفي جزائري يجسد سيادتها واستقلالها .

إن المصارف الاجنبية التي كانت موجودة عقب الاستقلال كانت ترفض القيام بتمويل عمليات الاستثمار التي تقوم بها المؤسسة الوطنية واقتصرت إلى حد كبير على تفضيل تمويل عمليات الاستغلال للمؤسسات التي تتمتع فقط بالملائمة الجيدة وتمويل عمليات التجارة الخارجية، وقد كانت ترفض المساهمة في تمويل الشركات الوطنية الجديدة محتفظة أساسا بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة (صناعية، حرفية وتجارية) وقد كانت مشاركتها في القطاع الصناعي الاشتراكي الجديد منعدمة عن قصد.

بالإضافة إلى رفضها القيام بتمويل القطاع الفلاحي الذي يعتبر العمود الفقري في الاقتصاد الجزائري، وفي غضون هذه الظروف أجبرت الخزينة على التدخل لتمويل الاستثمارات العمومية بفضل سلفيات من البنك المركزي الجزائري الذي كان يمنح أيضا قروضا للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا .[1]

فقد تولى في بداية هذه المرحلة الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي مهمة تمويل القطاع المسير ذاتيا إلى غاية 1963م أين تولت الخزينة مهمة تمويله وقد تطلب الوضع إنشاء هيئة لتنظيم التمويل والتموين والإنتاج والتسويق فقد انشأ الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في مارس 1963 م والذي سيطر على تمويل قطاع التسيير الذاتي وكان مدعما من

[1] جمعون نوال،واقع التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماجيستير علوم التسيير،تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر،2004-2005،ص68.

طرف الخزينة إلى غاية 1964م حيث تولى تدعيمه البنك المركزي وبلغ حجم القروض الممنوحة من طرف البنك للقطاع الفلاحي 600 مليون دج .[1]

وفي ظل الديوان تميزت إجراءات التمويل بالتعقيد وطول المسار الذي يتبعه طلب التمويل، وقد شكلت المبالغ الممنوحة وإجراءات التمويل عائقا حقيقيا للإنتاج الفلاحي. أما القطاع الخاص فقد عانى منذ البداية من التهميش في عمليات التمويل حيث أسندت مهمة تمويل الشركات الفلاحية للاحتياط التي طبقت شروط مجحفة للحصول على القرض .[2]

- مرحلة 1966- 1982:

أدت سياسة التمويل التي اتبعها كل من البنك المركزي والخزينة العمومية في ظل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الى عرقلة تطور القطاع الفلاحي لذا تم حل الديوان سنة 1966م، وأسندت مهمة تمويل القطاع الفلاحي للبنك الوطني الجزائري الذي وضع مقاييس جديدة لمنح ودراسة القروض.[3]

←اجراءات التمويل قصيرة الأجل:

بالنسبة للقطاع العام يقوم البنك بتحديد مبلغ القرض بناء عل سلم التكاليف الفلاحية التي تضعه وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ثم توضع هذه المبالغ في مخطط التمويل الذي يتضمن أربعة استعمالات (التموين، اليد العاملة، أدوات الجر، مصاريف أخرى) حيث لا يمكن استعمال الواحدة مكان الأخرى ودون مراعاة الاحتياجات الحقيقية للمزارع، الشيء الذي اثر سلبا عل الإنتاج الفلاحي مما ادى إلى صدور المرسوم رقم 406 الصادر في 14فيفري 1975 م، والذي يسمح بتحديد مبلغ القروض بناء على التفاوض المباشر بين الفلاح والبنك كما أصبح بالإمكان تحويل الاستعمال من خانة إلى أخرى. وبالرغم من تحسين وضعية

[1] احمد هني،اقتصاد الجزائر المستقلة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1991،ص36.

[2] بن سمينة دلال- بن سمينة عزيزة،سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية،ملتقى دولي حول سياسات التمويل واثارها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية -،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،21-22 نوفمبر 2006.

[3] Slimane Bedrani، L'agriculture Algérienne depuis 1966، opn ، Alger، 1981

القروض قصيرة الأجل لهذا القطاع والذي بلغ 2101,3مليون د.ج سنة 1979 م مقابل 1255,4 مليون د.ج سنة 1969 م، إلا أن الوحدات الإنتاجية بقيت تعاني من عدم كفاية هذه القروض التي انتقل مؤشرها خلال سبعة سنوات (69-76) من 100 مليون د.ج الى 140 مليون د.ج مما يدل على نقص التمويل.

أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص فإن مشاريع الإصلاح الزراعي كانت تؤجل كل مرة من قبل السلطة السياسية على الرغم من أن هذا القطاع كان محل تدخلات واهتمامات من شأنها الحد من الفقر وسوء التغذية، إلا انه لم يعرف تغيرات معتبرة إلا عند الإعلان عن القانون المتضمن للثورة الزراعية (RH : insaniyat /revues/org) فقد عمدت الدولة في هذا الإطار إلى تقليل الحصة المالية الموجهة إليه مقارنة مع القطاع العام نتيجة للتوجه الاشتراكي للبلاد من جهة ولضعف القدرة على التسديد لدى الخواص من جهة أخرى، وفي تحقيق قامت به كتابة الدولة حول القروض الموجهة للقطاع الخاص تبين أن 31 % فقط من إجمالي القروض الممنوحة خلال الفترة (1967- 1972) تم استرجاعه و61 % منها كانت من طرف الملاك الكبار ولم يستفد القطاع الخاص عل مدار سبع سنوات في إطار القروض قصيرة الأجل إلا ب 232,3 مليون د.ج والذي لا يمثل إلا 4,3 % من إجمالي المبلغ الممنوح للقطاع العام خلال هذه الفترة.

←اجراءات التمويل المتوسط وطويل الأجل:

بالنسبة للقطاع العام قبل سنة 1971 م فقد كان طلب القروض الاستثمارية يمر على المدير الفلاحي الولائي للاطلاع عليه وتعديله بعدها يوجه إلى اللجنة المركزية للقروض على مستوى البنك، التي تقوم بتعديله وفقا للغلاف المالي المخصص من طرف الوزارة الوصية حيث غالبا ما يكون المبلغ الممنوح أقل من احتياجات المزارع مما عرقل تطور القطاع، إلاأنه وبعد سنة 1971 م تم إدراج تعديلات تهدف إلى التحقق حيث منحت المزارع إمكانية تقديم طلبات بكل احتياجاتها وأنشأت لجان قرض ولائية تقوم بدراسة الطلب وبهذا أصبحت اللجنة المركزية مجرد منسق بين اللجان الولائية والبنك الوطني مجرد موزع لهذه القروض،

وقد تم تدعيم القروض الموجهة للقطاع العام فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقل من سعر الشراء المستورد به، وكذا نفس الشيء مع الأسمدة والمواد الكيماوية المحلية منها والأجنبية . كما تم بعد سنة 1978 م رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 33% مما دفع بالقطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.[1]

وعلى العموم فقد عرف هذا النوع من القروض تحسنا خلال هذه الفترة حيث بلغ حجمها 801مليون د.ج سنة 1977 م مقابل 375 مليون د.ج سنة 1971م أما بالنسبة للقطاع الخاص فتميزت الإجراءات التمويلية بالتعقيد والتشدد والتي لم تتغير منذ 1966م، حيث يقدم الفلاحون طلب القرض للجنة الدائرة التي تدرسه ثم تقوم بتحويله للجنة الولائية التي تقوم بفحص الطلبات قبل أن ترسلها إلى وكالة البنك التي تتأكد من تسجيله في قائمة المستفيدين ثم يدرس ويحول إلى المديرية العامة للبنك الوطني لكي تحدد مبلغ القرض.

ونلاحظ هنا طول الفترة بين طلب القرض وقبوله، هذا اضافة إلى الصفة العينية للقروض والمدة القصيرة للقرض التي لا تتجاوز خمس سنوات غير قابلة للتمديد. ولقد أدت هذه النقائص إلى إحداث مناقشات واسعة تمخض عنا صدور المرسوم 216 سنة 1978م الذي يهدف إلى إدماج القطاع الخاص في التنمية، إلا أن التسهيل الأساسي في هذا الصدد هو أن دراسة ملف القرض أصبح يتم على المستوى المحلي بواسطة مدير وكالة البنك وممثل الفلاحة على مستوى الدائرة.[2]

- مرحلة 1982 -1986 :

نتيجة للمشاكل التي عرفها القطاع الفلاحي في المرحلة السابقة وفي إطار التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري نحو الاعتماد على القطاع الفلاحي، قامت الحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة للقطاع الفلاحي وتنظيم المزارع الاشتراكية اتبعت بعملية إعادة هيكلة

[1] معوش ايمان- بورحلة سمية،واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك،جامعة اكلي محند اولحاج،البويرة،2014-2015،ص34.

[2] بن سمينة دلال – بن سمينة عزيزة،سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية،مرجع سابق،ص06.

المؤسسات المالية في بداية الثمانينات، وإنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تولى مهمة تمويل القطاع الفلاحي ابتداء من سنة 1982م والذي اتبع سياسة جديدة في التمويل وعمل على اختصار الوقت في دراسة الملفات. إلا إن عمليات التمويل كانت شبه أوتوماتيكية بالنسبة للقطاع العمومي، فقد كانت مخططات التمويل التي يتم تقديمها من طرف الفلاحين يتم اعتمادها مباشرة من طرف البنك، كما سمح لمسيري المزارع الفلاحية بفتح حسابات جارية باسم المزارع الاشتراكية والسحب الفوري منها طيلة الموسم لتسديد نفقات الإنتاج، كما حضي القطاع الفلاحي بمساندة الدولة فيما يخص أسعار الفائدة التي خفضت إلى 2%بالنسبة للقروض الموسمية و35%بالنسبة للقروض الاستثمارية. ولقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع حجم القروض الممنوحة للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة حيث ارتفع حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة للقطاع العمومي من 172 مليون د.ج خلال الموسم الفلاحي 82 /83 إلى 824 مليون د.ج خلال الموسم 84/ 85، كما ارتفعت القروض الاستثمارية من 701 مليون د.ج سنة 1982م إلى 1836 مليون د.ج.

وبهذه الإجراءات ساهم البنك في التخفيف من حدة المشاكل المالية التي عرفها القطاع الفلاحي في المراحل السابقة إلا أنه لم يجد حلولا جذرية لها حيث بقي يتخبط في مشكلة القروض غير المسددة، ولقد كانت التسهيلات التي اتبعها البنك في إطار القروض الفلاحية العمومية استجابة لإرادة سياسة يخضع لها خضوعا مباشرا، كما أن عدم ملكية الفلاحين لوسائل الإنتاج لم تمكن البنك من طلب الضمانات لكون الدولة هي التي تملك هذا القطاع وهي التي تضمنه، إلا أن قلة إدراك الفلاحين للإجراءات البنكية وصعوبة الإلمام بها إضافة إلى عدم متابعة البنك للقروض الممنوحة، أدى إلى استعمال القروض في غير الأوجه المخصصة لها وهذا ما اثر على نسبة تسديد القروض قصيرة الأجل الممنوحة .

وقد اندرجت الملاحظات الآتية من خلال دراسة هذه المراحل :

✓ في ظل التخطيط المركزي تميزت علاقة الجهاز المصرفي والقطاع الفلاحي بوجود خطة مركزية في الميدان المالي ليس للجهاز المصرفي فيها أي دور، فهو لم يشارك في رسم

السياسة المالية للقطاع الفلاحي بل عليه تنفيذ ما حدده المركز. وقد تم توزيع القروض بطريقة إدارية دون تطبيق معيار المردودية.

✓ كانت عملية إعادة الهيكلة تهدف إلى إقامة مبدأ التخصص وتركيز اهتمامها للبنوك، لكنها في الواقع أصبحت أكثر تركيزا للمخاطر وأكثر تعزيزا للاحتكار.

✓ أدى نظام التمويل المتبع في ظل التخطيط المركزي إلى بروز مجموعة من التناقضات المالية سببها عدم نجاعة سياسة التمويل من جهة والمشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي من جهة أخرى، الشيء الذي نتج عنه تفاقم العجز المالي للقطاعين مما استوجب إعادة النظر في سياسات التمويل القائمة .

المطلب الثالث: سياسة تمويل البنوك التجارية للمشاريع الفلاحية

1 / تمويل القطاع الفلاحي في ظل إصلاحات سياسة التمويل لما بعد 1986:

جاءت هذه الإصلاحات كمحاولة لإيجاد مناخ ملائم والحد من الآثار السلبية للمرحلة السابقة، وتكمن هذه الإصلاحات في مجموع الإجراءات التشريعية والتنفيذية التي تقوم بها السلطات العمومية لإحداث التغييرات الايجابية، إذ أدت الأزمة النفطية التي شهدتها الجزائر سنة 1986م إلى إظهار عدم الفعالية الموجودة داخل القطاعات الاقتصادية والكشف عن ضعف الأداء وسوء التسيير، وعكست رغبة ملحة في ضرورة تغيير السياسة القائمة على التسيير المركزي إلى سياسة تقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر، وقد شكلت هذه المستجدات مرحلة هامة لإصلاح النظام المصرفي وبالتالي تغيير سياسة التمويل وذلك بصدور ثلاث قوانين تمهد وتقود إلى اقتصاد السوق وهي : القانون البنكي 86-12 المتعلق بنظام البنوك والقرض، قانون 88-06المعدل والمتمم للقانون 86-12 وقانون النقد والقرض 90-10 .[1]

[1] بن سمينة دلال –بن سمينة عزيزة،سياسة التمويل المصرفي في ظل الاصلاحات الاقتصادية،ملتقى دولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات– دراسة حالة الجزائر والدول النامية –،جامعة محمد خيضر ،بسكرة،نوفمبر 2006،ص07.

أ/ في ظل الإصلاحات المصرفية وتعديل قواعد التمويل:

تهدف الإصلاحات إلى تغيير الجانب الوظيفي للنظام المصرفي، ملء الفراغ التشريعي وإعادة النظر في سياسة التمويل، حيث قامت السلطات الجزائرية بإصدار قوانين لتحقيق أهدافها، تتمثل في :[1]

- **قانون نظام البنوك وشروط الإقراض :**

صدر هذا القانون بتاريخ 19اوت 1986م وهو محاولة لإصلاح النظام البنكي بما يتوافق والإصلاحات التي حدثت في هذه المرحلة.

يحاول هذا القانون إعادة النظر في المنظومة المصرفية وفي آليات التمويل وذلك عن طريق تكليفه بوظيفة تقليدية وأساسية تتمثل في الوساطة المالية وإعفائه من الرقابة التي أثقلت كاهل البنوك و، يهدف هذا القانون لإعادة الاعتبار للبنك المركزي وإعطائه الصلاحيات اللازمة لتمكنه من تسيير ومراقبة السياسة النقدية وتحسين ظروف استقرار العملة وتحديد حدود قصوى لعمليات إعادة الخصم لتوجيه العمليات الافتراضية المتعقبة من طرف البنك.

- **قانون استقلالية المؤسسات :**

صدر هذا القانون في تاريخ 12 جانفي 1988م وجاء متمما ومعدلا لقانون نظام البنوك وشروط الإقراض .

نظرا لما تطلبه التغييرات الاقتصادية من الاحتياجات في الجانب النقدي، ويعتبر هذا القانون كنهاية لنظام التخطيط فهو يعتبر البنك مؤسسة تجارية وليست مصلحة عمومية، إضافة لعمله على فك الارتباط والوصايا التي كانت تمارسها الوزارة على البنوك وذلك تمهيدا للدخول في اقتصاد السوق الداخلية والخارجية.

كما منحت البنوك حرية اختيار متعامليها، أي تمتعها بالاستقلالية في اتخاذ قرارات منح القروض للمؤسسة العمومية والخاصة دون تمييز وأكد هذا القانون من جهة أخرى على دور البنك المركزي في إعانة وتسيير السياسة النقدية فيما يخص تحديد سقوف إعادة الخصم

[1] خبابة عبد الله،الاقتصاد المصرفي،مؤسسة باب الجامعة،الاسكندرية،2008،ص 191.

حسب المادة 03 من القانون، مع مراعاة عامل الخطر في توزيع القرض وما ينجر عنه من مردود سواء كان ايجابيا أو سلبيا عكس ما كان عليه من قبل لما كانت الخزينة مسؤولة عن ضمانه. [1]

- **قانون النقد والقرض 1990:**

يشكل القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990م المتضمن قانون النقد والقرض، نقطة تحول نوعية في مسار النظام المصرفي الجزائري وعلى الرغم من تعديله جزئيا من خلال الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003م، إلا أن محتواه العام لا يزال هو المعمول به إلى حد الآن ومن الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض ما يلي : [2]

✓ ضبط العلاقة بين بنك الجزائر (والذي كان يسمى من قبل بالبنك المركزي الجزائري) وبين الخزينة العمومية بعدما كان أداة لتمويل الخزينة دون قيود.

✓ منح صلاحيات أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس النقد والقرض (كسلطة نقدية) ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك والمؤسسات المالية.

✓ منح استقلالية اكبر للبنك المركزي حيث أصبح البنك المركزي يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي وبالتالي مساءلتها من طرف نواب الشعب (وليس الحكومة) بعد عرض المحافظ لتقريره السنوي في المجلس الشعبي الوطني.

✓ فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي بعدما كان حكرا على القطاع العام وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو المنافسة.

[1] خبابة عبد الله،الاقتصاد المصرفي،مرجع سابق،ص 188 -ص189.

[2] بن سمينة دلال- بن سمينة عزيزة،ملتقى دولي حول سياسة التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات،مرجع سابق،ص09

✓ لقد سمح القانون 90-11 للسلطة النقدية بأداء دورها إما في مجال الإشراف والرقابة أو في مجال السياسة النقدية، وفي هذا الإطار اصدر بنك الجزائر منذ 1990م عدة تنظيمات وتعليمات منها ما يتعلق بالتنظيم والتسيير ومنها ما يتعلق بأدوات السياسة النقدية، وقد اقر قانون النقد والقرض جملة من المبادئ الرامية إلى تكريس قواعد السوق في تنظيم النشاط البنكي ومن تلك المبادئ ما يلي :

- **توحيد السلطة النقدية :** نص قانون النقد والقرض على وحدانية السلطة التي يجسدها بنك الجزائر في شخص مجلس النقد والقرض والذي يصدر تعليمات تنظيم النشاط النقدي والمالي والبنكي، ويقوم باتخاذ القرار بكل حرية داخل الدائرة النقدية وفق مبادئ الاستقلالية.

-**الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض :** حيث تم بموجب هذا القانون استبعاد الخزينة عن منح القرض ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة.

ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين باستعادة البنوك لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح الائتمان كما يصبح توزيع القروض غير خاضع إلى قواعد إدارية، وإنما يتركز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

- **الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية** :تم وضع الخزينة العمومية خارج الدائرة النقدية بتقدير مجهوداتها المتأتية من الاتجار وتسبيقات البنك المركزي ووضع حد نهائي لتمويل الدين العمومي الداخلي عن طريق تسبيقات بنك الجزائر وفي هذا الصدد يجب على الخزينة أن تسدد ديونها الناتجة عن سنوات التخطيط المركزي اتجاه بنك الجزائر في شكل أقساط لمدة 15 سنة . أما الاستراتيجية المستقبلية فتمثلت في عدم ترك المجال لتراكم دين الخزينة، حيث تم تحديد تسبيقات بنك الجزائر لها ب 10% كحد أقصى للوفاء بها مع ضرورة تسديدها قبل نهاية كل سنة مالية.

-**عزل القرار في الدائرة الحقيقية عن الدائرة النقدية وإنشاء جهاز مصرفي بمستويين :** تم بموجب القانون 90-10 فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية بعد إلغاء علاقة التبعية

التي كانت تربط الدائرة الأولى بالثانية في ظل التخطيط المركزي، وتم إنشاء الجهاز المصرفي بمستويين وهو نظام يفرق بين البنك المركزي كمقرض أخير وبين نشاط القرض الذي تقوم به المؤسسات المصرفية.

كما تم بموجب قانون النقد والقرض الترخيص بإنشاء بنوك خاصة والسماح للبنوك الأجنبية أن تقيم أعمالها في الجزائر، إضافة إلى إنشاء مجموعة من اللجان لتنظيم العمل البنكي وهي اللجنة المصرفية مركزية المخاطرة، مركزية عوارض النفع، مركزية الميزانيات.

2/ الإصلاحات المصرفية وتعديل قواعد التمويل :

شرعت الدولة بإعادة هيكلة القطاع الفلاحي بما يتلاءم مع الوضع الجديد فأصدرت القانون 87-19 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987م الذي تم بموجبه حل المزارع الاشتراكية وتوزيع ممتلكاتها على عمال القطاع الفلاحي في شكل مستثمرات فلاحية فردية وجماعية، كما قامت بإلغاء مرسوم الاستفادة من الأراضي الفلاحية بموجب قانون الثورة الزراعية بالمرسوم الرئاسي رقم 25-90 المؤرخ في 18نوفمبر 1990م الذي كان يدعو إلى إعادة الأراضي المؤممة إلى مالكيها ومع التنظيم الجديد للقطاع الفلاحي تحذف وصايا الدولة، ةو بالتالي فإن أفراد المزرعة هم المسئولون عن تسيير مزارعهم . وحتى تشكل البنوك محور التنمية الاقتصادية كما هو منتظر منها عليها أن تتكيف أولا مع المحيط الاقتصادي الجديد الذي صنعته الاصلاحات ثم عليها أن تضاعف من دورها في الوساطة المالية، وأن تهيئ الظروف المواتية التي تسمح للوحدات الإنتاجية (الفلاحية) العامة والخاصة بالحصول على الائتمان اللازم لتمويل مشاريعها في الوسط المناسب، والعمل على تبسيط إجراءات منح الائتمان .

و من أجل تطبيق قواعد اقتصاد السوق، تعرف إجراءات تمويل الجهاز البنكي للقطاع الفلاحي تحولات عميقة وجذرية، تجسدت من خلال صدور مختلف النصوص القانونية خاصة قانون النقد والقرض والقواعد الوقائية ابتداء من سنة 1991م في ظل إلغاء التمويل الأوتوماتيكي إذ أصبح طالب القرض يعتمد على دراسة دقيقة وشاملة، وهنا يجب الاعتماد

على المعايير التقليدية لمنح القروض في اقتصاد السوق مثل : نسب الملائمة، السيولة، ضمانات التسديد، توزيع المخاطر وتغطية المخاطر، فبدلا من رفض التمويل الذي يمكن أن يفسر بعدم كفاءة البنك التجاري من جهة ومشاركته في إفلاس الوحدات الإنتاجية، يصبح البنك التجاري مجبرا على تسيير الخطر الناتج عن التمويل وتغطيته قدر الإمكان بضمانات حقيقة أو شخصية. فالتحول الهيكلي الذي عرفته بنية القطاع البنكي الوطني خلال هذه الفترة أدى إلى تحديث طرق وإجراءات التمويل بما يتماشى والظروف الجديدة حيث تم إدخال الدراسة المالية والاقتصادية للمشاريع قيد التمويل سواء كانت مشاريع استغلال أو استثمار، كما اشترط البنك تقديم ضمانات مقابل القروض الممنوحة حتى يتمكن من تجنب المخاطر المحتملة، أي أن البنك ادخل عنصر المخاطرة في دراسته لملفات القروض وإذا أن الدولة لم تعد تضمن العمليات البنكية ضد المخاطر المحتملة، وبذلك فقد أصبحت ملفات القروض تتضمن وثائق إثبات أكثر من ذي قبل والتي لم يكن يشترطها البنك في نظام التمويل السابق ونذكر منها :[1]

- ✓ عقد ملكية الأرض أو عقد للإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو ائتمان بالنسبة للمستثمرات الفلاحية.
- ✓ بطاقة تقنية تقييمية للمشروع، قيد للطلب التمويلي.
- ✓ فاتورة شكلية أو كشف النفقات.
- ✓ *موازنات مالية لثلاث سنوات على الأقل بالنسبة للمشاريع التي تفوق قيمتها2000000 مليون د.ج وجدول حسابات النتائج.
- ✓ الضمانات المقترحة: رفض التجهيزات موضع القرض، التأمين على الحياة، التأمين على المباني على أن لا يقل مبلغ رأس المال المؤمن عليه على قيمة القرض الممنوح.

[1]بن سمينة دلال– بن سمينة عزيزة،ملتقى دولي حول سياسة التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات،نفس المرجع،ص12.

المبحث الثالث :التنويع الاقتصادي في البنوك التجارية الجزائرية

يهدف هذا المبحث الى معرفة التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال وكذا البحث في طبيعة ومقومات التنويع الاقتصادي وصولا الى محاولة صياغة استراتيجية التنويع الاقتصادي وعلاقتها بتمويل المشاريع الاستثمارية .

المطلب الاول : ماهية التنويع الاقتصادي

التنويع بشكل عام هو التقليل من الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة انتاجية وهو ما تعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في اكثر من قطاع .

أ. تعريف التنويع الاقتصادي :

التعريف الاول:

عرف على انه عمليات تهدف الى تنويع هيكل الانتاجوخلق قطاعات جديده مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد على ايرادات القطاع .الرئيسي في الاقتصاد وتسليط الضوء على قطاعات اخرى .[1]

التعريف الثاني:

هو توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد او قطاع واحد، وذألك رغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الرئيسة في البلد والتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها في حالة اعتماده على قطاع واحد وخصوصاً إذا كان ريعي .[2]

[1] حامد عبد الحسين الجوزي،التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية،مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية .

[2] المصدر نفسه.

التعريف الثالث:

يعرف التنويع الاقتصادي على انه ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة اي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي اذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على انتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد ان يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع انتاج هذه المواد شريطة ان لا تنخفض اسعار هذه المواد في الاسواق العالمية.[1]

ب- مقومات التنويع الاقتصادي :[2]

إن للتنويع الاقتصادي مجموعة من المقومات لنجاحه وتتمثل في

➢أن تكون استراتيجية التنويع الاقتصادي واقعية أي تتطابق مع الخصائص الاقتصادية للبلد، ومصممة بشكل جيد؛

➢أن تلتزم الدولة بالاستراتيجية التي وضعتهاعلى المدى الطويل؛

➢أن يكون هناك تعاون وتفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص؛

➢يجب أن يتم الاستثمار العام في البنية التحتية، التعليم وأرس المال البشري.

فوجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أنينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما ينتج عنها ارتفاع في الإيرادات واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الافراد لهذا يجب تحديد القطاعات الجيدة وبناءاستراتيجية واضحة من أجل المضي في اقتصاد متنوع، وتوفير بيئة مناسبة تدعم النشاط التجاري والاقتصاديبشكل عام.

[1] دعبوس عبد العزيز_ بن حدو امنة_ بن طوير نعيمة،دور قطاع الفلاحة والفرص الاستثمارية في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي بالجزائر،دراسة تحليلية قياسية نموذج VAR.

[2] نفس المرجع.

المطلب الثاني : مؤشرات التنويع الاقتصادي :

من اجل نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في اي دولة من الدول لابد من دراسة بغض مؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها تستطيع قياس درجة التنويع في القطاعات الاقتصادية .

1)مؤشرات التنويع الاقتصادي المتعلقة بالاقتصاد الكلي :[1]

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في تشخيص مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، ونشير إلى أبرزها وكما يلي:

أ- الناتج المحلي الاجمالي،

يعد من أبرز المتغيرات التي توضح مدى تنوع الاقتصاد من عدمه، كونه يتكون القطاعات الاقتصادية جميعها الانتاجية والتوزيعية والخدمية، فعندما تتم ملاحظة إن نسبة قطاع معين ترتفع بشكل كبير جداً على حساب بقية النسب فهذا يعني إن الاقتصاد أحادي الجانب والعكس صحيح عندما نلاحظ عدم وجود تباين صارخ بل وجود نسب متقاربه بين مكونات الناتج المحلي الاجمالي فهذا يدل على تنوع الاقتصاد وابتعاده عن الاحادية.

ب- الايرادات العامة،

أي كلما تكون إيرادات الدولة متنوعة وبنسب متقاربة وبعيدة عن الاقتراض والاعانات والاصدار النقدي الجديد كلما يدلل ذلك على تنوع الاقتصاد والعكس صحيح كلما تعتمد الدولة على مورد واحد وخصوصاً إذا كان ريعياً مع زيادة الاقتراض والاعانات كلما يدلل ذلك على احادية الاقتصاد.

ت- الصادرات،

من الممكن معرفة تنوع الاقتصاد من احاديته من خلال الصادرات بنية وحجماً فكلما يكون عدد السلع المصدرة وحجمها اكبر كلما يدل على تنوع الاقتصاد وبعيد عن الاحادية بقدر حجم الصادرات والعكس صحيح ليس شرطاً إذ ربما يكون الاقتصاد في بعض الأحيان

[1] احمد فاروق غنيم،اقتصاد السوق والديمقراطية،مركز المشروعات الدولية الخاصة،ص7-11

اقتصاد متنوع لكنه يسد الحاجة المحلية فقط دون التصدير أو لا يستطيع منافسة السلع الدولية في اقتصاداتها بفعل قيام هذه الاخيرة بحماية منتوجاتها من المنافسة من خلال الضرائب الجمركية.

ث- الاستيرادات،

أي إن حجم أحادية الاقتصاد تعرف بمدى عدد السلع المستوردة وحجمها أي كلما كان حجم وأنواع السلع المستوردة أكبر كلما يدل ذلك على عمق أحادية الاقتصاد بشكل أكبر، والعكس صحيح كلما يكون حجم وعدد السلع المستوردة أقل تكون أحادية الاقتصاد أقل وطأةً والتنويع الاقتصادي أفضل.

2) مؤشرات التنويع الاقتصادي المتعلقة بالتجارة الخارجية :

-مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي : يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب هو مؤشر التنوع الاقتصادي ويستند الى حصة الصناعات التحولية في الناتج المحلي وحصة الايدي العاملة في قطاع الصناعة ونصيب الفرد في السنة من الاستهلاك التجاري للطاقة .

-مؤشر تنوع وتركيز الصادرات السلعية : ويشمل نوعين :

- مؤشر الانكتاد **UNCTAD**:للتنويع : قامت الامم المتحدة باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في اقتصاد التصدير وتتمثل الصيغة الرياضية
- له كما يلي :[1]

$$SJ=\sum_{i}^{n}(hij-hi)/2$$

حيث ان:

- ✓ hij: تمثل السلعة i من جملة الصادرات او الواردات للبلد J .
- ✓ Hi: تمثل حصة السلعة i من جملة الصادرات او الواردات وارادات العالم .

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة i من اجمالي الصادرات.

[1] احلام منصور-اسيا بن عمر،القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي واداة للتنمية الاقتصادية،مجلة دفاتر اقتصادية .

مؤشر هرفندال- هيرشمان (HIRSHMAN- HERFINDAL) :

يعتبر من اشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنويع الاقتصادي لاي اقتصاد، تتراوح قيمته ما بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذالك على التنوع الاقتصادي، وكلما اقتربب المؤشر من الواحد دل ذالك على عدم التنوع الاقتصادي، اي التركز الاقتصادي، ويحسب المؤشر من خلال العلاقة التالية :

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1(x1-x)-}^{n} \quad - 4ac}}{2a}$$

المطلب الثالث : علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية :

إن التنمية هي العملية الشاملة التي تستلزم إجراء سياسات تنموية تحقق الأهداف العامة، ومن ثم فهي تتضمن إجراءات عدة من أهمها ما يصب في مصلحة تنويع الاقتصاد .

إن تحديد أهداف التنمية الاقتصادية هي العملية الأسمى في حين إن عملية التنويع الاقتصادي ماهي [1]إلا وسيلة وليس هدفا نهائيا لعملية التنمية الاقتصادية فمن خلال تخفيف وقع الأزمات والصدمات الخارجية على الاقتصاد المحلي والتي تحدث نتيجة الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من الشركاء التجاريين على مستوى التصدير وكذالك رفع القيمة المضافة وتعزيز صلات الترابط بين القطاعات المختلفة.

يكون التنويع الاقتصادي وسيلة الغرض منها تحقيق أهداف اسمي إلا وهي المساهمة في تحقيق معدلات نمو عالية للناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الدخل القومي وتشغيل اكبر عدد من اليد العاملة وبالتالي استمرارية النمو على المدى الطويل وما لذالك من اثأر ايجابية على التنمية الاقتصادية المستدامة.

[1] اوريسي هبة الله،دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة ام البواقي،تخصص ادارة الاعمال والتنمية المستدامة،2018-2019.

يشار إلى إن موضوع التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية عرف اهتماما منذ فترة طويلة وقد ازداد النقاش والاهتمام بهذا الموضوع في فترة ما بين الحربين العالميتين خاصة الولايات المتحدة وأمريكا ألاتينية نتيجة لازمة الانخفاض الكبير الذي شهدنه أسعار السلع الأساسية في ذالك الوقت.

وقد أظهرت العديد من الأعمال النظرية والتجريبية العلاقة الايجابية بين التنويع الاقتصادي الكلي فضلا عن نظريات النمو ونظريات التنمية والتي أبرزت مساهمة التنويع الاقتصادي في عملية التنمية وهكذا يعد بلد ذو اقتصاد أكثر تنوعا اقل تأثرا بالتقلبات الاقتصادية.

ايجابيات التنويع الاقتصادي وبعض التجارب الناجحة ألهمت تدريجيا السياسات التجارية والصناعية في الدول المتقدمة .

وكذالك سياسات التنمية في البلدان النامية فبعد الاستقلال اتخذت معظم هذه البلدان عدة برامج لتنويع هياكلها الاقتصادية .

بمعنى إن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج .

والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات لعل جل الصعوبة يكمن في كيفية تنمية القدرات البديلة والسير على وفق الخطة التنموية في الوقت ذاته فلا ريب آن التنمية هي عملية شاملة في مستلزماتها من الموارد المادية والبشرية وهي شاملة في ما تستهدفه من نتائج سواء في المستوى المادي (التنمية الاقتصادية) أو في المستوى الإنساني (التنمية البشرية) فالمشكلة الأساسية هنا تكمن في صعوبة تحقيق هدفي التنمية والتنويع الاقتصادي بالمستوى المطلوب في الوقت ذاته لان ذالك لابد أن يؤثر في تخصيص الموارد أو الأهداف النهائية من ناحية ومن ناحية ثانية تثير

القطاعات البديلة المستهدفة في التنويع مسالة التكاليف فتنميتها في ظل تخلف أساليب الإنتاج فيها يضع قيدا حقيقيا على النمو الاقتصادي.[1]

[1]اوريسي هبة الله،دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة،مصدر سابق.

الفصل الثاني

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

المبحث الاول:لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني : تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لمشروع احدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية واثره على التنويع الاقتصادي

تمهيد

عمدت الجزائر إلى إعادة النظر في منظومتيا المصرفية التي عرفت عدة إصلاحات سنة 1990 المتمثلة في قانون النقد والقرض.

وكذلك المرسوم الرئاسي11-03 المعدل لقانون النقد والقرض10/90 وذلك بقصد مواكبة التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم من اجل منح البنوك دورا جديدا في تعبئة الموارد المالية وبالتالي جعلها في المراتب السامية التي تسمح باحتلال مكانة مرموقة.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية واحد من بين البنوك الجزائرية البارزة على المستوى الداخلي والخارجي رغم كونه فتيا مقارنا ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبل مسيريه من إطارات وموظفين.

ولذالك سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى : ثلاث مباحث :

المبحث الأول : لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني : تحليل واقع القطاع ألفلاحي في الجزائر

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لمشروع إحدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأثره على التنويع الاقتصادي.

المبحث الاول:لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية لم يبقى بمنأى عن الحركية التي شهدها القطاع المصرفيالمحمي والعالمي، حيث بذل مسؤولو بنك بدر جهود معتبرة قصد تحقيق الشروط التي تفتضيه ممارسة النشاط المصرفي حسب ما يفرضه المحيط المصرفي في شكله الجديد، لذى سعى البنك الى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني او عن طريق توسيع وتنويع مجال تدخله كبنك شامل، بتقديم خدمات مصرفية تلبي حاجيات ورغبة الزبائن.

المطلب الاول: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

اولا : المؤسسة الام

بعد اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 82_106 الصادر في 11 جمادى الاول 1402هـ، الموافق ل13مارس1982 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 11 في 16مارس1982 ظهرت عدة بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية من بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

و موجب مرسوم سالف الذكر تم تحديد التكوين الاساسي له باعتباره شركة وطنية ذات مساهمة براس مال قدره 330000.0000دج ويعتبر زبونه الشخصي الطبيعي والمعنوي.

انشا بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببني سليمان التي تبعد حوالي 70كم شرق العاصمة الجزائر، وتتميز المنطقة بسهلها الواسع وبطابعها الفلاحي والريفي مما يدعم دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنمية القطاع الزراعي وترقية الريف.

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة عمومية اقتصادية تجارية في شكل شركة ذات اسهم، تتواجد مديريها العامة بالجزائر العاصمة رقم 17 شارع العقيد عميروش، اوكلت له مهمة التكفل بالقطاع الفلاحي ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته حيث اصبح عدد

وكالاته سنة 1985 الى 269 وكالة منها 6 رئيسية و31 فرع، اما في يومنا هذا فقد اصبح عدد وكالاته 286 وكالة و31 مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل[1].

ونظرا لكثافة نشاطه ومستواه فقد صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من قبل قاموس مجلة البنوك لطبعة 2001 في المركز الاول في الجزائر و668 عالميا من اصل 4100 بنك .

ثانيا : المؤسسة الفرع وكالة المسيلة 904 :

تم انشاء الوكالة 904 لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة في فيفري 1983 هذه المنطقة تتميز بسهلها الواسع واعتماد سكانها على الزراعة بالدرجة الاولى وتهدف وكالة المسيلة الى النهوض بالقطاعالزراعي بالمنطقة واعطائه دورا اكثر في النشاط الاقتصادي، اضافة الى ذألك جاء لتدعيم الاصلاحات المالية التي من ضروريتها وجود متخصصين في مختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية.

ان وكالة المسيلة مؤسسة عمومية تقوم بتقديم خدمات بنكية متنوعة للمتعاملين الاقتصاديين.

سواء القطاع العام او الخاص، حيث تقع وكالة المسيلة في الحي الاداري والذي يقع في وسط لمدينة.

[1]وثائق ادارية ، مقدمة من طرف ادارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

الجدول رقم (1) : فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة :

الرقم	الوكالات	الاطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
01	سيدي عيسى	03	02	08	13
02	المسيلة	21	03	11	35
03	بوسعادة	02	05	12	19
04	عين الملح	03	01	07	11
05	حمام الضلعة	04	04	05	13
المجموع		33	15	43	91

المصدر : اعداد شخصي بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف البنك.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية [1]:

يعتبر هذا التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل هذا النظام وتنقسم وكالة المسيلة إلى المصالح التالية:

❖ **المديرية**:يرأس وكالة المسيلة كأي مؤسسة أخرى مدير يعد المسؤول الأول عن الوكالة إذا يتولى تسيير برامج عمل البنك ويتخذ القرارات الصائبة ويسهر عمى تنفيذها، وهو يسعى دائما لتحقيق الربح للبنك.

❖ **نيابة المديرية:** نائب المدير هو السلطة الثانية بعد المدير العام يسير في حال تغيبه أو حصول مانع له على دراسة التدابير والعمليات اللازمة لتسيير هياكل بنك ووسائله وأعمالهسيراعاديا.

❖ **الأمانة العامة:** السكرتارية يتم فيها استلام البريد الوارد والصادر من والى البنك، بالإضافة إلى الأعمال المكتبية من طباعة الوثائق وارسال الفاكسات واستقبال المكالمات الهاتفية، كما أنها تمثل وسيط بين العمال والعملاء والمدير، هذا الأخير يكون على علم بكل

بريد صادر ووارد.

❖ **وظيفة التجارة الداخلية:** تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عملية الاستيراد والتصدير من الناحية المالية، كما يتجلى دورها في التعامل بالعملة الصعبة سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية التي بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من حساب الزبون الى حساب المورد في الخارج.

❖ **وظيفة الصندوق:**تعتبر أنشطة مصلحة لأنهاتجسد التعامل اليومي بين الوكالة (البنك) والعميل ويتكون من صندوقين ثانويين، الأول خاص بالعملة الوطنية والثاني خاص بالعملة الأجنبية ويضم كل من:

1- فرع الشيك:

يسيرها الشباكي الذي يقوم بعمليات الشيك، حيث يدفع للساحب بطلب من هذا الأخير وهذا طبعا مع افتراض وجود رصيد موجب للساحب.

2-فرع التمويل:

يتم نقل مبلغ من حساب إلى آخر وهو تمويل مباشر.

- **غرفة المقاصة:**

في حال تحويل غير مباشر أي بنكان مختلفان يتم ذلك عن طريق البنك المركزي في حين أن الزبون يقضي خدمته وغرفة المقاصة المركزية تشرف على عدة غرف مماثلة في إقليم معين.

- **وظيفة الحسابات:**

تتكفل هذه المصلحة بالشؤون الإدارية، أي النظام الإداري للوكالة المركزية والوكالات الفرعية والشؤون الحسابية، أي متابعة محاسبات البنك الداخلية من ميزانية التسيير والتجهيز.

- **وظيفة القروض:** تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض، بمختلف أنواعها وأشكالها وتؤخذ مقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات على أساس الثقة والمركز المالي للزبون بضمان استرداد القروض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.
- **وظيفة الاستشارة القانونية والمنازعات:** تتخصص هذه المصلحة في متابعة النظامالداخلي للبنك وهي المكلفة بالمنازعات القضائية، وهي تسير من طرف خبير في المحاكم مناهم وظائفها:
  - ✓ تمثيل البنك أمام الجهات القضائية والادارية والامنية.
  - ✓ تقديم التوجيهات والاستشارات القانونية لجميع الوكالات عند الطلب.
  - ✓ الاشراف على غلق الحسابات.
  - ✓ دراسة الملفات القانونية للأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتسيير حساباتهم.
  - ✓ تصفية الشركات وتوقيع ومتابعة حجوز مال الدين لدى الغير أمام الجهات المختصة.
  - ✓ توقيع جميع عقود الرهن الحيازي والرهن العقاري باسم ولحساب البنك.
  - ✓ متابعة القروض الصادرة وايجاد الحمول المطمئنة لاسترجاعيا بالطرق الودية أو القضائية.
  - ✓ الاشراف على دراسة وقسمة التركات.
  - ✓ تبليغ الاعتذارات عن طريق المحضر القضائي.
- **وظيفة الاستغلال:**تسمى أيضا بمصلحة التنفيذ وتقوم بتحويل النشاطات الفلاحية والتجارية (فتح حسابات واكتتاب سندات وايداع مبالغ مالية).
- **وظيفة المراقبة والميزانية:** هذه المصلحة يسيرها مختصون تكمن وظيفة المراقبة في مراقبة الملفات في البنك، وهي مسيرة من طرف المديرية العامة وهي غير مقيدة بوقت مراقبة

الوكالة في القروض والأجور والاعتمادات والعمال، أما وظيفة الميزانية فتقوم بإعدادالأجور للعمال وتقديم الميزانيات النهائية للوكالات المركزية والوكالات الفرعية.

الشكل (2) الهيكل التنظيمي لوكالة المسيلة :

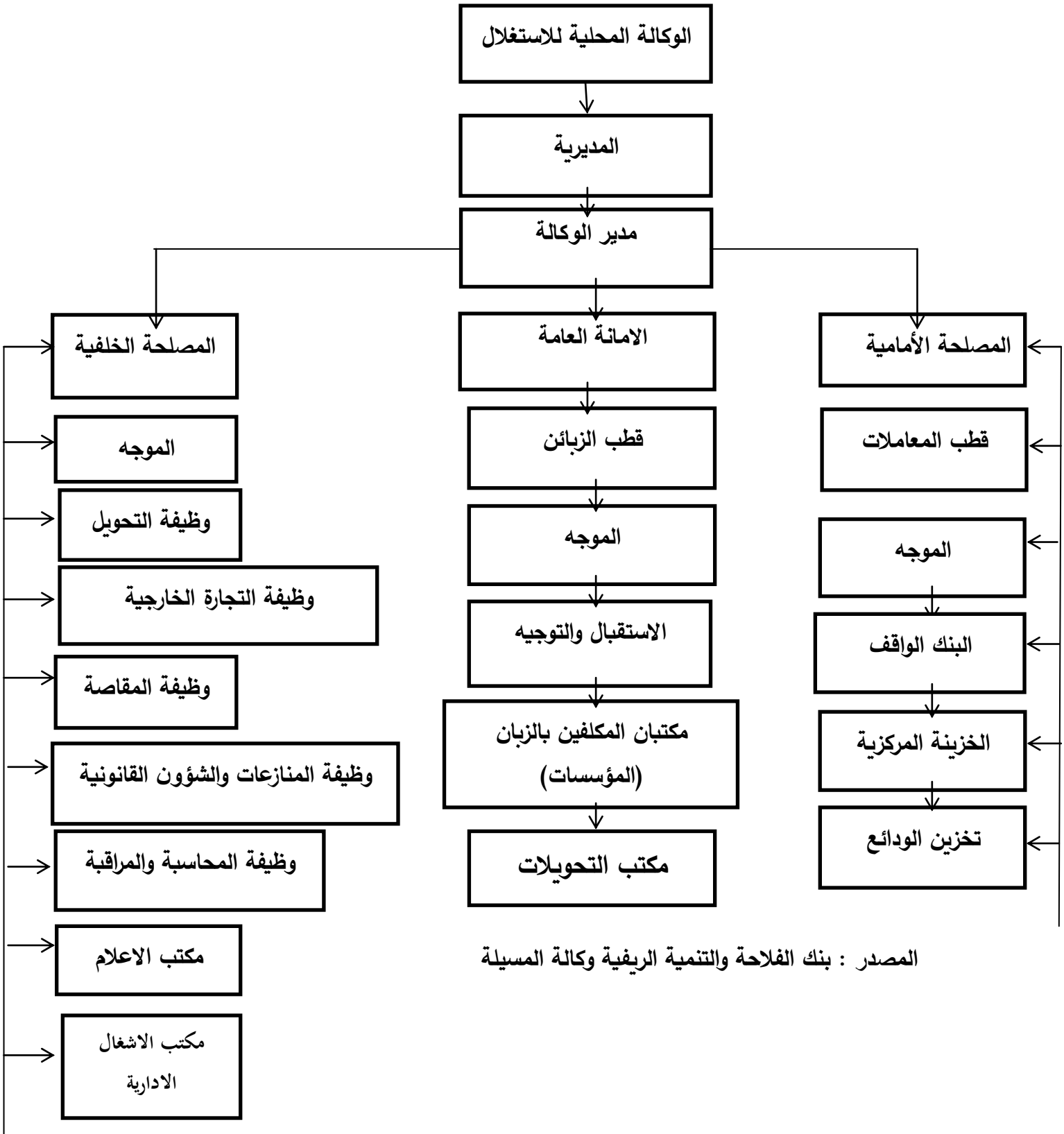

المصدر : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

المطلب الثالث :اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والقروض التي يمنحها وكيفية سيرها

اولا : اهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من اهم الاهداف الرئيسية المسطرة من طرف ادارة البنك ما يلي

- تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.
- تحسين العلاقات مع الزبان.
- تحسين نوعية الخدمات.
- الحصولعلى اكبر حصة من السوق.
- تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف استعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه الى صيانة وترميممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الألي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلىالتقرب أكثر من الزبائن، وذألك بتوفير مصالح تتكفلبمطالبهم، والتعرف على حاجاتيهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيقهذه الأهداف بفضل قيامه ب:

- رفع حجم الموارد بأقل تكلفة.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.
- التسيير الصارم لخزينة البدر بالدينار والعملة الصعبة.

ثانيا : القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكيفية سيرها :

1. القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاقتراض من البنوك بصفة عامة ومن بنك الفلاحةوالتنمية الريفية ووكالتها بصفة خاصة من أجل تمويل احتياجاتها، وتصنف القروض المقدمةمن طرف الوكالة إلى :[1]

[1] وثائق ادارية،مكتب المكلفين بالقروض،بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

❖ **قروض الاستغلال:**

إن عمليات تمويل الاستغلال بصفة مباشرة أو غير مباشرة في التمويل اليومي للمؤسسة وهيتتعلق بالتموين والانتاج، وتوزيع الخدمات والخبرات وهي تشمل:

- ✓ قروض الصندوق الموجهة لتمويل دورة الاستغلال.
- ✓ الخصم الموجه لتزويد سيولة المؤسسة.
- ✓ قروض الامضاء .

❖ **قروض الاستثمار:**

يمول القروض المتوسطة وطويلة الأجل مجموعة الاستثمارات التي تضعها المؤسسة فيالخدمة حتى تسمح لها بتحقيق مهمتها اجتماعيا، النفقات المتعلقة بالمصانع، المخازن والآلات.

وتكون الشروط الخاصة بالقرض مكيفة مع قدرة المؤسسة على التسديد.

❖ القروض الخارجية:

قد تكون لبعض المؤسسات عمليات خارجية مثل عملية تصدير واستيراد لذا تلجأ إلى القروضالخارجية والتي تأخذ الاشكال التالية:

- ✓ قرض المشتري.
- ✓ قرض المورد.
- ✓ قروض مالية.

2. سير عملية القرض :[1]

ان عملية القروض لا تتم مباشرة بعد تسليم الملف، من جميع النواحي القانونية، الاقتصادية، التقنية، وحتى الاجتماعية.

وتمر هذه العملية بعدة مراحل اساسية اهمها :

[1] معلومات مقدمة من طرف مكتب المكلفين بالقروض،بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

❖ **مرحلة الاستقبال** : حيث تمر هذه المرحلة بمجموعة الخطوات :

1-استلام الملف :حيث يتكون الملف مما يلي:

اذا كان المقترض شخصيا طبيعيا كانت أهم الوثائق المطلوبة هي:

- طلب خطي
- نسخة طبق الاصل لبطاقة التعريف الوطنية (الهوية).
- وضعية الشخص من ناحية الخدمة الوطنية.
- شهادة عمل أو شهادة أخرى
- دراسة تقنية واقتصادية للمؤسسة

أما إذا كان المقترض شخصا معنويا)مؤسسة(فأم الوثائق المطموبةـي:

- طلب خطي
- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها
- عقد الملكية او الايجار لمحل المؤسسة
- رقم التسجيل في ادارة الضرائب

مع ضرورة وجود 03نسخ للملف حيث:

- نسخة للمكلفين بالقروض
- نسخة بالمجمع الجهوي للاستغلال
- نسخةللإدارة العامة

2- التحقق من جميع الاوراق والمعلومات الازمة لملف القرض.

3- تسليم ورقة لطالب القرض تبلغه بوصول الملف كاملا.

❖ **مرحلة الدراسة :**[1]

بهدف دراسة وضعية المؤسسة وتكون وفقا لما يلي:

[1]وثائق ادارية،مرجع سابق.

قائمة مكونة من فقرات: لتقديم المؤسسة الهدف منها معرفة جميع المعلومات المتعلقةبالمؤسسة طالبة القرض(اقتصادية، مالية)...

دراسة تحليلية : عن طريق التحليل المالي للقوائم (الميزانية، جدول حسابات النتائج)

-تحديد نوع القرض عمى أساس طلب الزبون وملفه.

-تحديد قيمة القرض

اذا كان المبلغ أقل أو يساوي 2500000دج الدراسة تتم على مستوى المكلفين بالقروض.

إذا كان 2500000دج < المبلغ < 50000000دج الدراسة تتم على مستوى المجمعالجهوي للاستغلال.

إذا كان أكبر تماما من 50000000دج الدراسة تتم على مستوى الإدارة العامة.

هذه الدراسة تكلف الزبون مبلغ مالي هو حقوق دراسة ملف حيث إذا كان:

قرض متوسط او طويل الأجل يدفع 10000دج

قرض قصير الأجل يدفع 200دج

❖ **مرحلة اتخاذ القرار :**[1]

- في حالة رفض الطلب يعاد الملف لصاحبه.
- في حالة الموافقة على طلب القرض:

يقدم لو البنك شروط تتعمق بالتمويل وهي:

- **الضمانات:**

- رهن حاضر :قبل الاستفادة من القرض مثلا رهن عقاري

- رهن غير حاضر :بعد الاستفادة من القرض مثلا رهن حيازي للعتاد

الفاتورة

العتاد

[1]معلومات مقدمة،مرجع سابق.

- **نسبة تمويل البنك** :النسبة المالية التي تدخل بها البنك في المشروع تحدد تحدد على اساس المخاطر، بحيث المشاريع التي لها مخاطرة كبيرة تدخل بنسبة قليلة، وتتراوح نسبة تمويل البنكعموما ما بين 50%إلى7%.

المبحث الثاني : تحليل واقع القطاع الفلاحي في الجزائر

مع غياب التنويع الاقتصادي تسعى الجزائر جاهدة لتحقيقمتطلباته وهذا بخلق فرص استثمارية بعدة مجالات.

وبالأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها في قطاع الفلاحة نجد أنلها القدرة على الاستثمار بهذا القطاع لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

حيث يكتسي القطاع الفلاحي اهمية قصوى بالنسبة لجميع الدول النامية كانت ام المتقدمة فهو يعتبر احد القطاعات الحيوية واحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول .

المطلب الاول :اهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري :

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها قطاع الفلاحة لتحقيق متطلبات السياسة الزراعية، ونظرا للدور الأساسيالذي يؤديه القطاع من التخفيف من حدة التبعية الغذائية، أصبح من الضروري وضع استراتيجية فعالةللنهوض بالقطاع وتجاوز القصور والمشاكل التي يعاني منها القطاع للخروج من مشكلة البلد الريعي بالدرجةالأولى.

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحةعلى اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية[1] المطروحة خاصة معالتداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضهاالطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدّ د بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.

كما أنّ المتغيرات الإقليمية والدولية وتحديات التنمية المتزايدة كلّها عوامل تفرض الاهتمام أكثر بالفلاحة، يضاف إلى ذلك تأكيد تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي بشكليعزز من عوامل الاستقرار خاصة مع تفاقم مخاطر التبعية الغذائيعلى استقرار المجتمعات أمنيا واقتصاديا وحتىسياسيا.

[1] د باشوش حميد،واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية،دراسة تحليلية لفترة 2000-2015،مجلة فاتر بوادكس،العدد رقم 06،سبتمبر 2016.

ومع تحسن العائدات النفطية ابتداء من سنة 2000عملت السلطات العموميةعلى إعادةبناء المرافق التي تم تخريبها من أجل توفير الشروط اللازمة لعودة الفلاحين إلى أراضيهم وأنشطتهم الفلاحية إضافة إلى تقديم بعض الإعانات لبناء وترميم المنازل، وفي إطار مواصلة هذه الجهود انطلقت وزارة الفلاحة والتنمية.

والريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008من أجلتمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.[1]

المطلب الثاني : مساهمة القطاع الفلاحي في نمو الاقتصادي في الجزائر

اولا : مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي [2]

يتطلب مخطط الامن الغذائي توفر جملة من الركائز تتمثل في تعزيز جهود تحديث الزراعة وتنمية قدرتها التنافسية والانتاجية وتنمية وصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة كما يكفل تحقيق اهداف الجيل الحالي والاجيال القادمة .

تحتل منتجات الحبوب مكانا استراتيجيا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017 احتلت مساحة الحبوب عدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة .

ويقدر معدل انتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الانتاج 32.6 مليون قنطار.

ويتكون الانتاج اساسا من القمح الصلب والشعير، والذي يتمثل على التوالي 51٪ و29 ٪ من اجمالي معدل انتاج الحبوب 2010-2017 .

[1] د باشوش حميد،واقع قطع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنية الاقتصادية،دراسة تحليلية لفترة 2000-2015،مصدر سابق.

[2] د همكة محمد،قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل تمويل واثره عللا التنية الاقتصادية،جامعة غرداية،الجزائر.

الجدول : رقم 02 نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة مابين 2004-2011

	الانتاج	الصادرات	الواردات	المناخ للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي %
2008-2004	3376.39	9.76	7722.58	11089.21	30.45
2009	5253.15	6.03	7925.19	13172.31	39.88
2010	4558.57	6.03	7925.19	12496.38	36.48
2011	3727.99	8.34	7946.15	11665.80	31.96

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على منظمة العربية للتنمية الزراعية، كتاب سنوي للإحصائيات زراعية، مجلد 32، ص 296.

على الرغم من الحصيلة الانتاجية للحبوب 2009 الا ان نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة 39.88 % وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الامن الذائي لهذا المحصول كما انها بعيدة عن النسبة المرجوة منخلال الاصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة ابتداء من سنة 2000.

ثانيا : مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل

يشتغل في قطاع الفلاحة حوالي 917 الف عامل بنسبة قدرت بحوالي 8 % من النسبة الاجمالية للعمال حسب احصائيات سبتمبر 2015.

ورغم ان القطاع الفلاحة يتميز بوجود عدد كبير من العمال الموسميين المرتبطين بطبيعة[1] الظروف المناخية في الموسم الفلاحي الا ان السلطات العمومية تراهن على هذا القطاع للمساهمة بشكل كبير في امتصاص البطالة . وتسمح متابعة التركيبة النسبية للعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بمعرفة المكانة التي يحتلها قطاع الفلاحة في توفير فرص العمل والتشغيل .

الشكل : رقم 03 : مساهمة القاع الفلاحي في التشغيل

السنوات	عدد العمال في القطاع الفلاحي (الف عامل)	النسبة %
2000	873	10.04
2001	1312	15.31
2003	1412	16.11
2004	1617	17.07
2005	1381	14.54
2006	1610	15.92
2007	1171	11.74
2008	1252	12.13
2009	1242	11.77
2010	1136	10.50
2011	1034	9.69

[1] د باشوشحميد،واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية،دراسة تحليلية لفترة 200-2018،العدد رقم 06،سبتمبر 2016

2012	912	7.98
2013	1141	9.53
2014	899	7.84
2015	917	8.7

المصدر : تقارير العمل والبطالة، الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنّ عدد العمال في القطاع الفلاحي قد تراوح خلال فترةالدراسة 2015-2000 بين 873ألف عامل و1617ألف عامل، كما يلاحظ أن سنتي 2004و 2006مثلتافضل سنتين بتوظيف فاق 1600ألف عامل، في حين عرفت سنتي 2000و 2014أدنى مستويات التوظيف باقللمن 900ألف عامل.

وفي المقابل نلاحظ أن نسبة عمال القطاع الفلاحي من العمالة الإجمالية قد رافقت على العموم تطور عددالعمال في القطاع، حيث أن هذه النسبة ترتفع تناسبا مع زيادة التوظيف والعكس.

تبين هذه الملاحظات أنّ القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، حيث أنه فيالسنوات التي تعرف مستوبات عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي فيالقطاع، وتنخفض هذه المعدلات في السنوات التي تعرف ظروف مناخية صعبة وشح في تساقط الأمطار، بمعنى أنهناك عمالثابتة في القطاع تتراوح بين 900ألف عامل ومليون عامل بينما باقي العمال هم عمال موسميون فقط يتم اللجوء إليهم في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج.

ثالثا : مساهمة القطاع الفلاحي في تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروقات :

الجدول رقم 04 : تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي خارج قطاع المحروفات

السنوات	نسبة القيمة المضافة خارج المحروقات (%)	معدل نمو القطاع الفلاحي (%)
2000	15.5	-4.60
2001	16.6	12.8
2002	15.6	-1.2
2003	17.3	19.5
2004	17.2	5.4
2005	15.7	2.3
2006	15.5	8.1
2007	15.0	2.5
2008	13.5	-3.8
2009	15.2	21.1
2010	14.4	4.9
2011	14.0	11.6
2012	14.8	7.2
2013	15.7	8.2
2014	15.7	2.5
2015	16.5	13.6

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على

معطيات سنة 2015، معطيات مؤقتة ما خوذة من النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 33، بنك الجزائر، مارس، 2016 ص 26.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق ان نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات هي نسب معتبرة خلال نفس فترة ويظهر انها حافظت على البقاء عند نفس المجال بين القيمتين 13.5 % و17.3 % .

وفي المقابل يلاحظ ان معدلات النمو قطاعمتذبذبة ترتفع الى معدلات كبيرة في السنوات التي تعرف مستويات مرتفعة لتساقط الامطار ولكن في المقابل تنخفض بحدة الى معدلات متدنية وحتى سالبة في السنوات الاخيرة التي عرف انخفاضا كبيرا في مستويات تساقط الامطار .

وعموما يمكن القول بان الاتجاه العام يشير الي اهمية مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني تأكيدا لمعطيات الجدول السابق .

المطلب الثالث : مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر :

لقد عرفت الزراعة في الجزائر منذ الاستقلال العديد من الصعوبات التي ادت الى ضعف الانتاج وتذبذبه قد اختلفت هذه المشاكل بين الطبيعية والبشرية والتكنولوجية .[1]

أ. مشاكل ومعوقات تتعلق بنوعية الموارد الارضية :

تتمحور المشاكل الكمية والنوعية للموارد الارضية حول التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة او غير مباشرة في قدرتها واستدامة عطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تحديد القدرات الانتاجية للقطاع الزراعي، والمساحة الكلية للأراضي العامة الجزائرية تقدر بحوالي 238174100 هكتار والمساحات المستعملة في الفلاحة قليلة جدا مقارنة بالمساحة الكلية، مما يستوجب السعي الى التقليل من مساحة الاراضي لاستغلالها في الزراعة وتجنب استغلالها كالتوسع العمراني او المجال الصناعي .

[1] جبار هاجر،تقييم قطاع الزراعي في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة علي لونيسي – الجزائر،مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات،العدد الرابع عشر،ديسمبر 2018

ب. مشاكل ومعوقات تتعلق بطبيعة الارض الزراعية :

تعاني الاراضي الزراعية في الجزائر عدة مشاكل، لعل اهمها تناقص الرقعة الزراعية كميا وكيفيا، وتفتت الملكيات والحيازات الى جانب اختلال العلاقة بين الارض والموارد المائية، وهذه الخصائص تجعل من الارض غير اقتصادية حيث تقتصر على نمط انتاجي محدود الجدوى، مما يؤثر سلبا في الانتاج اما بالنسبة الى تناقص الرقعة الزراعية كميا ونوعيا فيمكن حصر اسباب النقص من الاراضي الزراعية في ثلاثة مجموعات هي :

1. الانقاص العمدي من جانب الانسان
2. الفقد في الاراضي بسبب متطلبات الزراعة
3. الفقد في الخصائص الاراضي الزراعية
4. مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد المائية
5. مشاكل ومعوقات تكنولوجية
6. مشاكل الارشاد والبحث الزراعي
7. مشاكل ومعوقات تنظيمية مادية

المبحث الثالث : دراسة تطبيقية لمشروع احدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية واثره على التنويع الاقتصادي :

المطلب الاول : القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

اولا : قروض قصيرة الاجل :

وهي قروض تستحق السداد خلال فترة لا تتجاوز 12 شهرا، وتشمل هذه القروض :

- تسهيلات الصندوق
- الخصم التجاري
- الكفالة
- دفع مسبق ومضمون بهدف الاستغلال
- القروض للخواص : الهادفة الى خل نشاطات في المناطق الريفية
- القروض للمهن الحرة : الشباب الحاصل على شهادات المهن الحرة كالطب والمحاماة في المناطق الريفية .

اما القروض التالية فتمثل القروض التي يتوسع البنك في منحها :

اذا كان المبلغ الازم للتمويل النشاط لايتجاوز 10000000 دج يمول بالشكل التالي :

- 10% من المبلغ الازم يدفعها للعميل.
- 90 % تقدم له كقرض .

اذا كان المبلغ الازم لتمويل النشاط بين 100000000 دج و100000000 دج يمول بالشكل التالي :

- 20% من المبلغ الازم يدفعها للعميل.
- 80% تقدم له كقرض .

- قرض الرفيق : قد تصل مدة استحقاق هذا القرض الى 12 شهرا، ويكون معدل الفائدة على القرض مدعم من طرف السلطة العمومية

ويمكن تصنيف القروض السابقة ضمن قروض الاستغلال .

ثانيا : القروض متوسطة الاجل :

وعي القروض التي تستحق السداد خلال 7 سنوات ويشتمل هذا القرض على :

- قرض التحدي : هو قرض مدعم من طرف الدولة، وتكون صيغة دعمه كالاتي 5 سنوات الاولى : تتكفل الدولة بتسديد نسبة الفائدة.
- من 6 الى 7 سنوات :يقوم العميل بتسديد % 1من نسبة الفائدة والباقي تتكفل به الدولة.
- من 8 إلى 9سنوات: يقوم العميل بتسديد3% من نسبة الفائدة والباقي تتكفل به الدولة.
- من 10سنوات إلى نهاية مدة القرض:يتكفل العميل بتسديد كامل الفائدة المحتسبة على القرض والمقدرة % ب 5.2.

لذا عادة ما يجتهد المتحصل على قرض الرفيق بتسديد مبلغ قرضه في أقصر مدة من خلال من حهل دفعات مسبقة.

•قروض تمويل المشاريع السياحية : ويقدر الحد الأدنى لهذا النوع من القروض ب: 1000000دج، أما الحد الأعلى للقرض فهو يقدر ب : 500000دج

معدل الفائدة الذي يحتسب عليه يقدر ب 5.%..

ثالثا : القروض طويلة الاجل :

و هي قروض تزيد مدتها عن 7سنوات قد وتصل إلى 20سنة، ويتمثل هذا النوع من القروض في القروضالاستثمارية والتي عادة ما تكون مدعمة من طرف الدولة.

و تتمثل هذه القروض في:

1 .قروض دعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

2.قروض للتأمين عن البطالة(CN).

3.القرض المصغر (ANJEM).

الفرق بين النوعين الأولين يكمن في سن المستفيد حيث في(ANSEJ) فيكون سن المستفيد بين (19و35سنة)أما في**CNAC**فيكون السن بين (35و 55سنة).

المطلب الثاني : اجراءات منح القرض في بنك فلاحة والتنمية الريفية :

اولا: الملف المطلوب في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

- طلب الحصول على قرض.
- عقد يثبت حق استغلال المساحة (عقد ملكية، أو رخصة استغلال قانونية، عقد ترخيص إداري).
- محضر تعيين الوكيل.
- بطاقة فلاح مسلمة من طرف الغرفة الفلاحية.
- فواتير تقديرية لتكاليف السلعة.
- دراسة تقنية واقتصادية (يقوم بها مكتب للدراسات المحاسبية).
- الحصيلة التقديرية وحسابات الاستغلال على مدى خمس سنوات.
- شهادة توضيح الوضعية اتجاهCNAS وCASNOS.
- قائمة المواصفات الموقعة من طالب القرض وd.s.a .
- قرار منح القرض من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية والفلاحية بتوقيعDSA ..
- شهادة عدم الاستدانة من الزملاء بما فيهم الصندوق الوطني للتعاضديات الفلاحية CNMA.

- **إجراءات منح القرض:**

❖ –يتوجه المورد إلى وكالةANSEJ / CNAC/ ANJEM و يطرح المشروع.

- يعين له مستشار يناقش معه هذا المشروع، ويقوم بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- تعيين لجنة تقوم بمناقشة العميل للتأكد من أهليته للقيام بذلك المشروع وكذلك مناقشة المستشار للتأكد

❖ جدوى المشروع، فجميع المشاريع الممولة في إطار ANSEJ / CNAC/ ANJEM من تخضعلموافقة أولية من ذات اللجنة.

❖ يرسل الملف بعد الموافقة الأولية عليه إلى البنك.

❖ تقوم بعدها لجنة القروض بمراقبة توفر كل الوثائق المطلوبة في الملف مع التأكد من صحة الدراسةالتقني اقتصادية، بعدها تقوم بدراسة وتقييم هذا المشروع بالاعتماد على المعطيات الواردة في الدراسةالتقني اقتصادية.

❖ بعد موافقة لجنة القرض على مستوى البنك(المديرية الجهوية)على منح القرض، ترسل وثيقة القبوللوكالة ويشرع في إتمام الإجراءات الباقية لمنح القرض.

- ترسل الوكالة إشعار قبول للعميل مع طلب تكملة الوثائق الناقصة(لأن الملف الذي تطلبه إحدىالوكالاتANSEJ / CNAC / ANJEM) (ليس نفسه الذي يطلبه البنك.
- يتم فتح حساب بنكي للعميل.
- و بعدها يقوم العميل بوضع مبلغ مساهمته في هذا الحساب.
- بعدها ترسل الوثائق المطلوبة في شهادة القبول للمديرية الجهوية للبنك من أجل المصادقة عليها.
- عندما تضع الوكالة المبلغ في حساب العميل يقوم البنك بمنح العميل شيكا بقيمة الدفعة الأولية والمقدرب 30%من مبلغ القرض ويكون الشيك مدون باسم المورد، (ويسمى هذا الشيك صكللطلب).
- بعدها يقوم المورد بمنح فاتورة نهائية بمبلغ العتاد للعميل، ويقوم هو بدوره بمنحها للبنك للحصول علىشيك ثاني بالقيمة المتبقية من القرض والمقدرة ب 70%.
- بعدها يقوم العميل بتثبيت تعهد الرهن الحيازي للعتاد الذي تم تمويل شرائه، ويكون الرهن طول مدةالقرض، وكذلك التأمين على هذا العتاد و. هذا في حالة قروض تشغيل الشباب وقروض التأمين عنالبطالة والقروض المصغرة، أما غالبية القروض الأخرى يكون تعامل العميل مباشرة مع البنك وتبقىالإجراءات المتبعة في منح القرض نفسها.

المطلب الثالث : دراسة تطبيقية لمشروع احدى المؤسسات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من اجل ايضاح اكثر طريقة او الكيفية التي يتم بها منح القرض من اجل تمويل المشروع ما اردنا الحصول على ملف قرض المؤسسة من اجل التعرف ميدانيا على مختلف الاجراءات المالية والادارية المتبعة للحصول على هذا النوع من القرض :

تقديم الجهة الطالبة للقرض :

•المؤسسة: تربية المواسية ولاية المسيلة.

•النشاط: مؤسسة إنتاجية.

•مقرها: ولاية المسيلة.

- مدة القرض : 60 شهرا بما فها فترة السماح .
- موضوع القرض : اقتناء المواشي والجرار الفلاحي.
- نوع القرض : قرض تحدي متوسط الاجل .
- الية التسديد : سداسية (يدفع كل قسط بعد انقضاء 6 اشهر).
- فترة السماح الجزئي : 12 شهرا.
- معدل الفائدة خلال 5 سنوات الاولى : 0.00 % .
- بداية فترة استعمال القرض : 2016/01/16.
- تاريخ فترة استعمال القرض : 2016/09/30 .

❖ **الضمانات :**

✓ **الضمانات الحاضرة :**

1. وهي الارض الفلاحية في الدرجة الاولى.
2. مراقبة الارض والاملاك عن طريق خبير.
3. تفويض تجديد اكتتاب التامين.
4. الالتزام بتعريف قطيع .

5. الترقيم لكل شاة.

✓ **الضمانات الغير حاضرة :**

1. اكتتاب عقد التامين متعدد الاخطار مع ملحق التفويض لصالح البنك.
2. رهن الجرار الفلاحي محل التمويل.
3. المراقبة الصحية لكل شاة ممولة.
4. تعريف القطيع عن طريق تثبيت اقراط.
5. الترقيم لكل شاة ممولة .

❖ **الاحتياطات :**

✓ **الاحتياطات الحاضرة :**

1. الاستعلام لدى مركزية عوارض الدفع مع الاجابة بالنفي.
2. تقديم بطاقة المهنية للمربي محدث.
3. حجر مؤونة التامين متعدد الاخطار.
4. ترخيص المصالح المختصة بممارسة نشاط المواشي.
5. تقسيم الوضعية الجبائية.
6. امضاء سندات الامر.
7. امضاء اتفاقية القرض من الطرفين مع التسجيل.

✓ **الاحتياطات الغير حاضرة :**

1. الاستعلام لدى مركزية عوارض الدفع مع اجابة مدرية الدراسات العامة –119–

❖ قام صاحب المؤسسة بطلب قرض متوسط الأجل بمبلغ 17185410.00

❖ الهدف من القرض :

عنوان العمليات	الكمية	الوحدة	مبلغ الوحدة	المبلغ الاجمالي
/	240	راس	642000.00	15408000.00
/	10	راس	107000.00	1070000.00
جرار زراعي	1	وحدة	4112400.00	4118400.00
المجموع	/	/	/	20596400.00

التحليل المالي للقرض :

حساب القيمة الحالية الصافية :

- التدفقات النقدية غير مستحدثة : نتيجة الدورة +الاهتلاكات.
- التدفقات النقدية المستحدثة : التدفقات النقدية الغير مستحدثة *(1+ر)n = معدل الفائدة.
- (1+ر)*n :معامل الاستحداث.
- التدفقات النقدية التراكمية : التدفقات النقدية المستحدثة للسنة n *التدفقات النقدية المستحدثة للسنة n−1 .

❖ جدول (5) الحسابات المتوقع خلال فترة القرض :

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5	السنة 6
التدفقات النقدية الغير مستحدثة	11070994.99	11063232.10	11055310.89	11047227.98	11038980.01	11038980.11
معامل الاستحداث	0.95	0.90	0.86	0.81	0.77	0.70
التدفقات النقدية المستحدثة	10518760.00	9987063.58	9482102.52	9002536.66	8547092.90	7715680.14
التدفقات التراكمية	10518760.00	26550583.58	29987976.1	38990462.76	47537555.66	55253235.20

❖ **حساب مؤشر الربحية :**

- مؤشر الربحية : مجموع التدفقات المستحدثة / مبلغ الاستثمار (اكبر من 1)
- مؤشر الربحية : 20596400.00/47537555.66 =2.308 (اكبر من 1)

❖ **التعليق على مؤشر الربحية :**

نلاحظ ان مؤشر الربحيةاكبر من الواحد وهذا يعني ان مجموع التدفقات النقدية تسمح بتغطية مبلغ القرض وبالتالي يمكن استرجاع مبلغ القرض في الاجال المحددة.

❖ **حساب فترة استردادمبلغ الاستثمار :**

- فترة استرداد راس المال : مبلغ الاستثمار / متوسط التدفقات المستحدثة .
- فترة استرداد راس المال : 20596400.00/54537555.66=2.166.

❖ **التعليق على فترة استرداد المال :**

نلاحظ ان فترة استرداد المال هي 2.166329 اي ما يعادل سنتين وهذا جيد بالنسبة للبنك اي انها تسمح للبنك بضمان استرجاع مبلغ القرض ومعنى ذألك ان المشروع في تحسن من سنة لأخرى.

❖ **دراسة الضمان :**

قدرت قيمة الارض بمختلف البنايات ب 150000000.00 دج وهي تسمح للبنك باسترجاع امواله في حالة اخلال العميل بالتزاماته.

قرار البنك فب منح القرض

كان قرار البنك بالموافقة على منح القرض للزبون وهذا 80% من اجمالي المبلغ المستثمر قدره 20596400.00 دج اي ما يساوي 16477120.00 دج مع مساهمة شخصية 20 % من العميل تقدر ب 4199280.00 دج

عدد القروض الممنوحة للمؤسسات الاستثمارية الفلاحية خلال فترة 2016/2012 :

البيان / السنة	عدد الملفات المودعة	عدد الملفات المقبولة	عدد الملفات المرفوضة	عدد الملفات قيد الدراسة	التكلفة	القروض الممنوحة	عدد مناصب الشغل
2012	05	05	00	00	6065	4246	08
2013	05	04	00	00	13560	9492	08
2014	07	05	02	00	18840	16014	12
2015	07	06	01	00	41316	35118	14
2016	27	26	01	00	146166	103216	64
المجموع	51	46	04	00	225947	167180	106

المصدر : من اعداد الطالبة معلومات مقدمة من طرف البنك.

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول نلاحظ أن نسبة تدخل البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية يعتبر كبيرا بالمقارنة مع التكلفة الاستثمارية الاجمالية لمختلف المشاريع حيث يقدر اجمالي القروض الممنوحة بـ 167186وحدة من اجمالي التكلفة المخصصة لإنشاء هذه المشاريع المقدرة بـ 225947وبالتالي هذا التمويل ادى الى خلق عدد اجمالي لمناصب شغل يقدر بـ 106 منصب في مختلف القطاعات الفلاحية الممولة.

كما نلاحظ ان القروض الممولة من طرف البنك في تزايد مستمر عبر السنوات، حيث

تطورت قيمتها من 4246 وحدة سنة 2012 الى 132316وحدة مع نهاية سنة2016 .
ونلاحظ ايضا عدم وجود ملفات قيد الدراسة، نظرا لسياسة البنك المتبعة في هذا المجال حيث انو يهدف الى الرد السريع على طلبات القروض المقدمة من الفلاحين اما بالقبول او الرفض مع التبرير.

خلاصة الفصل :

يهدف هذا الفصل الى معرفة الجانب التطبيقي لدور البنوك في النهوض بالاقتصاد الوطني بواسطة المشاريع الاستثمارية الفلاحية في ظل استراتيجية التنويع الاقتصادي.

تعتبر المشاريع الاستثمارية الفلاحية كثروة تملكها الدولة، وذلك لأنها تعمل على دعم القطاع الفلاحي خاصة واقتصاد البلد وتطويره ككل لكونها تدفع بالشباب لتنمية قدراتهم الفردية وتطويرها، الا ان المشاريع الاستثمارية الفلاحية محفوفة بالمخاطر وهذا لانها تضحية بمنفعة حالية لمحصول على منفعة مستقبلية وبهذه الطريقة تساهم البنوك التجارية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية خاصة في تنمية الاقتصادية والانتقال بالاقتصاد لوطني من اقتصاد ريعي الى اقتصاد متنوع .

الخاتمة

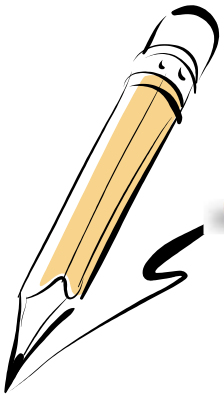

الخاتمة عامة :

أصبح موضوع تنمية المشاريع الاستثمارية في مختلف مجالات النشاط الاقتصاد يلقى اهتماما متزايدا من طرف المنظمات الدولية والمحمية فضال عن اهتمام الباحثين الاقتصاديين بها نتيجة لدورها الفعال في إنعاش الاقتصاد الجزائري، نظرا لسيولة تكيفيها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية ووسيلة ايجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل، وتمكنها من رفع تحديات المنافسة في ظل اقتصاد السوق.

وأمام جملة المشاكل التي تعترض إنشاءها تلك المرتبطة بتجنيد الموارد المالية والتي تمثل شكل حجر عثرة لكل مبادرة ترمي إلى إنشاء عمل خاص مستقل، خاصة في ظل انسحاب الدولة عن ضمان الشغل للفئة الشبابية، وأمام هذه الوضعية رصدت الدولة ضمن سياستها الهادفة للقضاء على هاجس البطالة و إنعاش التنمية الاقتصادية.

أثبتت دراستنا التي سلطت الضوء على الدور الفعال للقطاع ألفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي للدول وفي تحقيق التنمية المستدامة آن القطاع ألفلاحي أحد الوسائل المهمة للاقتصاديات العربية خاصة لرفع التحدي و تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي كالسير في هذا الاتجاه والاهتمام بالعناصر التي تشكل أسس نجاح التنمية المستدامة خاصة أمام التحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة في تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في إطار مستدام مع مراعاة الفلاحة و مواردها.

يعتبر التوسع القوي والمستدام الذي شهده النشاط ألفلاحي العالمي أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي يتسم بها هذا العصر، فقد أصبحت الفلاحة إحدى أكبر الصناعات العالمية التي تشمل كافة النشاطات الاجتماعية والاقتصادية .

يعتمد قطاع الفلاحة على موارد متنوعة، متجددة تزداد قيمتها مع مرور الزمن، و على المنشئات الخدمية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز باستخدام العمالة الكثيفة، وهو ذو طابع إنساني يتداخل فيه إنتاج الخدمات الفلاحية مع مختلف الجوانب الثقافية والاجتماعية

كالبيئية، لذا فإن لقطاع الفلاحة تأثير كبير على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى، حيث تتم الاستفادة منه مباشرة وينعكس هذا التأثير على
الهيكل الاقتصادي والتكوين الاجتماعي والبيئي للدولة.

استوجب تدخل طرف ثالث وقعت عليه مسؤولية تمويل نسبة معتبرة من التكلفة الاستثمارية، وبنك الفلاحة و التنمية الريفية من البنوك العمومية التي قامت بتمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية ، وإعطاء نظرة أوسع حاولنا تسليط الضوء من خلال مساهمة الوكالة البنكية – وكالة BADR –المسيلة– ولكن نظرا لقصر الفترة يجعل الحكم على فعالية هذه الإجراءات على مستوى الوكالة البنكية يتطلب فترة كافية توصلنا بناء على المعطيات التي تخص قرابة 2 سنوات من نشاط الوكالة فيما يخص قبول منحيا لمقروض، أنيا استطاعت تحقيق نتائج مرضية في المنطقة، بحيث يتم الموافقة في اغلب الأحيان على المبالغ المرغوبة وان كان البنك لا يقبل تمويل جميع الملفات المودعة فهذه ما يفسر اختلاف نظرة كل من الوكالة البنكية ووكالة الدعم.

وفي الأخير سوف نتوصل إلى عرض بعض النتائج و التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة:

النتائج :

1. القطاع ألفلاحي من أهم الركائز الاقتصادية ويشكل هدفا استراتيجيا كضرورة ملحة يجب على الدول تحقيقها.
2. غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع الفلاحية إلى الاستثمار في المجالات التي شهدت قبولا كثيرا وغياب مشاريع ذات مردودية و قابلة للتطوير تشجع البنك على تفعيل تطويرها.
3. مهما اختلف نوع المؤسسات الاقتصادية إلى أن تمويله وتقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة أثناء الدراسة لملف القرض وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.

4. ووفقا لوضعية النظام المالي نجد أن أصحاب المشاريع الاستثمارية الفلاحية مرغمة على الاعتماد على القروض البنكية والالتزام بكافة الشروط التي تفرضها، رغم عدم رضا أصحاب هذه المشاريع عن خدمتها.

التوصيات :

1. الاعتناء بمسيري المشاريع الفلاحية في مجالات إعداد مخطط الأعمال والخطط التسويقية من اجل توفير الضمانات للبنوك وتطوير أدائها.
2. الاهتمام بالقطاع الفلاحي من أهم الطرق التي تؤدي بالخروج الاقتصاد ألريعي إلى اقتصاد متنوع.
3. ضرورة إنشاء إدارة لمتابعة وتطوير سبل الاستثمار ألفلاحي في مختلف جهات القطر.
4. وضع الأسس التي يتم على أساسها تقديم التمويل لأصحاب المشاريع الفلاحية بحيث نلاحظ اهتمام البنوك بالجانب الاقتصادي للمشروع وإهمال عامل المردودية أي الاعتماد على الطرق الحديثة في التقييم أو تحليل الوضعية المالية للمشروع .
5. زيادة فاعلية وتكثيف البرامج الخاصة بتعريف المستثمرين الفلاحيين بفرص الاستثمار في الجزائر.

أفاق الدراسة :

وفي الأخير يتضح الاهتمام الكبير بالفلاحة والمحافظة عليها في ميدان القطاع الفلاحي مناهم الأدوات التي تساهم في التنويع الاقتصادي

ولذالك برز مفهوم الفلاحة كمنهج يرتكز على جعل كل المتعاملين في حقل الخدمات الفلاحية أكثر محافظة على القطاع

فالفلاحة تقتضي زيادة الإسهامات الايجابية للقطاع الفلاحي في كل النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، مع تقليص الآثار السلبية.ومن خلال ما سبق تبين لنا :

1. الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في إنعاش الاقتصاد الوطني.
2. يجب العمل على توظيف الأموال في منح القروض للعملاء من اجل الحصول على ربح.
3. يجب ترجمة الأفكار إلى مشاريع استثمارية فلاحية لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهم وللاقتصاد.
4. خلق بذلك مناصب شغل إضافة إلى كسب المهارات باعتبارها مجال خصب لإبراز القدرات والمهارات والحصول على الأرباح و الذهاب بها الى التنوع الاقتصادي.

قائمة
المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

كتب :

1) احلام منصور–اسيا بن عمر، القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي واداة للتنمية الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية .

2)احمد فاروق غنيم، اقتصاد السوق والديمقراطية، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

3)احمد محمد المعري، إدارة البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998.

4)احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

5)إسماعيل إبراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2016.

6) اوريسي هبة الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

7)جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية (نماذج وامثلة من الزراعة السعودية)، دار المريخ للنشر، السعودية(بدون سنة نشر).

8)حامد عبد الحسين الجوزي، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية .

9)خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، مؤسسة باب الجامعة، الاسكندرية، 2008.

10) دعبوس عبد العزيز_ بن حدو امنة_ بن طوير نعيمة، دور قطاع الفلاحة والفرص الاستثمارية في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي بالجزائر، دراسة تحليلية قياسية نموذج VAR.

11) زياد سليم رمضان، إدارة العمليات المصرفية، دار الصفاء للنشر، عمان، ط6، 1997.

12) ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

13) عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الاسكندرية– مصر، 2001.

14) فضيل فارس، التقنيات البنكية، محاضرات وتطبيقات، مطبعة السالك رشيد، القبة– الجزائر، 2013.

15) محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط1، 2007.

16) محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2014.

17) ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنها التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008.

18) Slimane Bedrani ،L'agriculture Algérienne depuis 1966 ، opn ،Alger ،1981

الرسائل الجامعية:

19) الواعر لخميسي، البيع بالإيجار كآلية لتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكر لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014–2015.

20) هناء شويخي، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012–2013.

21) همكة محمد، قطاع الفلاحة الجزائري بين مشكل تمويل واثره على التنمية الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر.

22) معوش ايمان– بورحلة سمية، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2014–2015.

23) ليندا دواس، الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في ظل المعايير الدولية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص تدقيق ومحاسبة، جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، 2012-2013.

24) رشا محمد سعيد -امين استيتية، تمويل القطاع الزراعي في الاردن، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية الدراسات العليا، جامعة الاردن، 1999.

25) راشد بوكروس زهيرة، تطور اداء البنوك التجارية الجزائرية في ظل العولمة المالية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك واسواق مالية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2015-2016.

26) جمعون نوال، واقع التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2004-2005.

27) اوريسي هبة الله، دور الصناعة السياحية في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ام البواقي، تخصص ادارة الاعمال والتنمية المستدامة، 2018-2019.

28) احلام عقرن، تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، تخصص مالية تأمينات وتسيير المخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013.

المجلات :

29) باشوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تحليلية لفترة 2000-2015، مجلة فاتر بوادكس، العدد رقم 06، سبتمبر 2016.

30) بن سمينة دلال- بن سمينة عزيزة، سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الاصلاحات الاقتصادية، ملتقى دولي حول سياسات التمويل واثارها على الاقتصاديات والمؤسسات -دراسة حالة الجزائر والدول النامية -، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006. .

الملاحق

الملخص :

قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بمجموعة من الإصلاحات و التي تهدف إلى التنويع في الاقتصاد والاهتمام بمختلف المشاريع الاستثمارية خارج قطاع المحروقات ،هاته الإصلاحات تمكنها من توفير موارد مالية لا يستهان بها.

إذ ما تم القضاء على العراقيل التي تقف عائق في سبيل ترقيتيها ،وعلى رأسها صعوبة الحصول على القروض المصرفية وهذا ما أدى إلى عدم تطور وتوسيع في مثل هذه المشاريع، وهذا الوضع جعل من الدول تقوم بتسطير مجموعة من البرامج، والتي ترجمت في شكل هيئات لتنفيذ سياستها الاستثمارية من جهة،ودعم المستثمرين من جهة أخرى.

ويرتبط دور الهيئات بالدور الذي تلعبه البنوك العمومية من خلال تقديمها للقروض المصرفية،والتي مكن المستثمرين من إقامة مشاريعهم الاستثمارية،ومن خلال مساهمة أحد هذه البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية ،والمتمثل في, بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة المسيلة–لاحظنا أن النتائج المحققة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية على العموم مقبول،رغم الصعوبات التي تواجه البنوك،والمتمثلة في تعثر القروض المقدمة.

الكلمات المفتاحية : القطاع ألفلاحي، التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، استثمارالمشاريع، تمويل، بنوك تجارية، مشاريع.بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

Abstract:

In recent years, Algeria has undertaken a set of reforms that aim to diversify the economy and pay attention to various investment projects outside the hydrocarbon sector. These reforms enable it to provide significant financial resources.

As the obstacles that stand in the way of my promotion have not been eliminated, on top of which is the difficulty in obtaining bank loans, and this has led to the lack of development and expansion in such projects, and this situation has made countries establish a set of programs, which were translated into bodies to implement their policy Investment on the one hand, and investor support on the other hand.

The role of the organizations is linked to the role that public banks play by providing bank loans, which enabled investors to set up their investment projects, and through the contribution of one of these banks in financing agricultural investment projects, namely, the Bank for Agriculture and Rural Development - Al-Messila Agency - we noted that the results achieved in The field of financing investment projects is generally acceptable, despite the difficulties that banks face, represented by the failure of the loans provided.

Key words: the agricultural sector, economic diversification, economic development, project investment, financing, commercial banks, projects, the agricultural and rural development bank.